دور وسائل الاتصال والاعلام الرقمي في نبذ التطرف وتعزيز السلم المجتمعي في مجتمعات ما بعد النزاع (العراق انموذجاً)

م. م آيات علي صافي
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Ayat74052@gmail.com

الملخص :-
يعد العنف والتطرف ظواهر مجتمعية سلبية تقوض الديمقراطية والسلم المجتمعي وتوثر على والوحدة والهوية الوطنية ، فالتنامي الواضح لهذه الظواهر برز بشكل كبير مع الانتشار الواسع لبرامج التواصل الاجتماعي و وسائل الاعلام التي تعتبر سلاح ذو حدين ، ففي ضل الاستخدام السيئ لوسائل التواصل الاجتماعي وغياب الرقابة الحكومية والمسؤولية الاجتماعية قد تشكل وسائل خطرة يوظفها المتطرفين لتحقيق غاياتهم في إرساء العنف وتقويض التماسك الاجتماعي والقيم المشتركة وتهديد الاستقرار والتنمية والامن والسلم المجتمعي، اذ تمثل الضغوط الخارجية وهيمنه الدول الكبرى وغياب العدالة الاجتماعية السبب الأول وراء انتشار التطرف ثم يليها انهيار المنظومة التعليمية والتهميش والتمييز والنزاعات طويلة الأمد ، ثم انهيار المنظومة الإعلامية وبث الأفكار المتطرفة والمفاهيم المغلوطة ، وثم سوء توزيع الثروة واخيراً تدني مستوى المشاركة السياسية خاصه بين الشباب والافتقار الى قدر كبير من حريه التعبير ، مما يشكل خطراً كبيراً على المجتمع في استغلال تلك العوامل لتهديد الفكر الأمني عن طريق الاعلام ببث الأفكار المتطرفة والتشدد والغلو والفهم الخاطئ للدين ، فمن خلال وجود حسابات مكرسه لبث النعرات الطائفية ، وتشجيع التمرد على الأنظمة الحاكمة ، فسهوله التواصل عن طريق الانترنيت وفر البيئة الخصبة للجماعات المتطرفة مستغله صعوبة وعدم قدره الدولة على ملاحقتهم ، وهذا يدل الى حاجه الحكومات والدول الى مواجهه هذا التهديد من خلال عده مستويات تناولها البحث ابتداءا بالمستوى التشريعي، ودعم الفكر الأمني من قبل المؤسسة الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني من خلال بيان وشرح المفاهيم والمصطلحات الدينية والجهاد والحاكمية وبيان وسطيه الإسلام وسماحته واعتداله فالوسطية تعني الاعتدال بالاعتقاد والمعاملة والسلوك فيجب ترسيخ العمل على هذا المفهوم خاصه لدى الشباب ليكون هذا المفهوم طريقاً لمحاربه التطرف والحد من انتشاره والقضاء عليه، تنطلق الدراسة بتناول مفهوم ونشاه وسائل التواصل الاجتماعي والإعلامي وابعادها والنظريات المفسرة لها في المبحث الاول ودراسة التطرف واسبابه وتأثيره وأساليب نشره واثاره ومخاطره في المطلب الثاني اما المبحث الثاني فتتناول إشكالية العلاقة بين الاعلام والتطرف ، اما المبحث الثالث فتناول الاليات مواجهه التوظيف السلبي لوسائل الاعلام من جهة المتطرفين وتعزيز السلم المجتمعي في مجتمعات ما بعد النزاع .

الكلمات المفتاحية : الجماعات المتطرفة ، الإرهاب ، القوه الناعمة، المؤسسة الإعلامية ، الاعلام الأمني .

The Impact of Digital Communication and Media on Preventing Extremism and Promoting Social Peace in Post-Conflict Societies

Ayat Ali Safi Assist lecturer:
College of political Sciences / Al-Mustansiriya University
ayat-ali@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract: -

Violence and extremism are two negative social phenomena that undermine democracy and social peace and affect national unity and identity. These phenomena are increasing significantly with the spread of social communication programs and media, which are considered double-edged weapons. In the absence of the use of social media and the absence of oversight, governmental and social responsibility may constitute dangerous means that extremists employ to achieve their goals of transmitting violence and weakening social ties and common values. And threatening stability, development, security and societal peace, as external pressures, the dominance of major countries and the lack of social justice represent the primary reason behind the spread of extremism, then the end of the educational system, discrimination and violence. Discrimination, long-term conflicts, then the end of the media system and the spread of extremist ideas and misconceptions, and then the poor distribution of wealth, and finally the low level of political participation, especially among young people and freedom of expression, which poses a great danger to society in exploiting these factors. The threat of security thought through the media by spreading extremist ideas, violence, exaggeration and misunderstanding of religion, through the existence of accounts dedicated to spreading sectarian hatred and encouraging rebellion against ruling regimes, therefore, it facilitates communication via the Internet, and provides a fertile environment for extremist groups to exploit the difficulty and inability of the state to support them, and this clarifies the need for governments and countries to confront this threat through several levels of research at the legislative level, and support for security thought in the media and civil society institutions by stating and explaining the concepts and terms of religion, jihad and governance, and stating the moderation, tolerance and moderation of Islam, because moderation means moderation in belief, treatment and behavior. Its decline and its elimination, the training is focused on its origins, its signs and its dimensions, and the theories are explained in the first section, and the study of extremism, its causes, effects, methods of spreading it, its effects and its dangers in the second section. As for the second section, it dealt with the formal relationship between the media and extremism, but the third section deals with aspects of the negative use of the media by extremists and the promotion of social peace in post-conflict societies .

Keywords: extremist organization, terrorism, growing force, global reach, security mark

المقدمة: -

لم يعد خافياً على احد مدى اهميه وخطورة الدور الذي تلعبه وسائل الاعلام والاتصال في شتى مجالات الحياة المعاصرة سواء كانت الامنية والتربوية والثقافية والاقتصادية والسياسية فهي السمة البارزة للعصر الحديث ووسيلة فعالة في تكوين وجدان المجتمعات والشعوب ، يعد الاعلام سلاح ذو حدين فهو من جهة يمكن ان يستخدم كأدوات لنشر الوعي وتعزيز قيم التسامح والتفاهم بين المجتمعات ومن جهة أخرى يمكن ان يستغل لنشر الأفكار المتطرفة والتحريض على العنف من جانب الجماعات العنيفة المتطرفة التي تلجأ اليه لنشر افكارها والتحريض على العنف تجاه الاخر والترويج لنظرية المؤامرة والاستقطاب والتجنيد وتكريس الكراهية في المجتمعات وشن الهجمات الارهابية ، ان ظاهرة التطرف استفحلت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة لضعف سيادة القانون وتبني سياسات غير معتدلة من قبل الحكومات المتعاقبة مما ساعد في خلق بيئة حاضنة ومشجعة للجماعات المتطرفة كالقاعدة وما شابهها وصولاً الى عام ٢٠١٤ وسيطرة الجماعات المتطرفة (داعش) على ثلث أراضي العراق وما رافق ذلك من تهديد للسلم المجتمعي ، فالأعلام في ضل هذه الازمات وعدم الاستقرار السياسي يقوم بأدوار اضافية متعلقة باتباع استراتيجية اعلامية امنية محصنة ضد نشر الأيدولوجيات المتطرفة والتي يمكن ان تعتبر ثغرة يستغلها المتطرفين فالأعلام الأمني الواعي المتفهم لطبيعة البيئية العراقية تمكن من نبذ التطرف في مجتمعات ما بعد النزاع الا ان العملية ليست بالسهولة بل تحتاج تضافر الجهود وعلى كل المستويات التشريعية والتعليمية والدينية لمواجهة التحديات التي تواجه الاعلام الأمني الإيجابي في محاربته للتطرف والقضاء عليه .

اهميه البحث:- تأتي اهمية البحث من السياق السياسي والاجتماعي فالعراق بلد يعاني من تحديات كبيره تتعلق بالعنف والتطرف لذا فان فهم دور وسائل الاعلام والاتصال يعد ضرورياً خاصه وانها تعد وسيله فعاله بالتأثير على الرأي العام لذا فهي تلعب دوراً كبيراً في فهم كيفيه استخدام هذا الوسائل من قبل الجماعات المتطرفة وبالتالي تطوير استراتيجية اعلاميه شامله مضادة لمواجهتها عن طريق تعزيز الحوار وتقليل الفجوات التي تستغلها هذا الجماعات ذات الفكر المتطرف .

اشكاليه البحث :- ماهي الاليات التي يمكن من خلالها استخدام وسائل الاتصال والاعلام الرقمي في محاربه التطرف وتعزيز السلم المجتمعي في العراق ، وماهي التحديات التي تواجه هذه الجهود؟.

فرضيه البحث:-بالرغم من التحديات المعقدة التي تواجه وسائل الاعلام والاتصال الاانها ساهمت في تعزيز قيم التسامح والاندماج الاجتماعي من خلال نشر قصص النجاح المحلية والمبادرات المجتمعية والفعاليات الثقافية حتى وان لم تكن بالمستوى المطلوب الا انه ساهم في تقليل ونبذ التطرف في المجتمع العراقي .

منهجيه البحث:-استند البحث الى المنهج الاستقرائي في توصيف دلالات الدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة ، فضلاً عن المنهج الوصفي التحليلي من اجل تحقيق الأسلوب العلمي الرصين في معالجه مضامين البحث واشكالياته المفاهيمية والوصول الى استدلالات ذات نتائج عليمه تصب في خدمه الأهداف المتوخاة من وراء البحث.

هيكليه البحث:- ينقسم البحث الى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول الاطار المفاهيمي لوسائل الاعلام والاتصال الرقمي الذي تناول مفهوم التطرف واسبابه واثاره اما المبحث الثاني فتناول اشكاليه العلاقة بين الاعلام والتطرف اما المبحث الثالث فتناول اليات مواجهه ونبذ التطرف وتعزيز السلم المجتمعي .

المبحث الأول :- الاطار المفاهيمي لوسائل الاعلام والاتصال الرقمي والتطرف

المطلب الأول :-مفهوم وابعاد وسائل الاعلام والنظريات البنائية للعلاقة بين التطرف ووسائل الاعلام والاتصال

بالرغم من صعوبة التوصل الى تعريف واضح ودقيق لوسائل الاعلام والاتصال الانه يمكن تعريفها من خلال فهم ماهيه الاتصال والاعلام حيث يعرف الاتصال بأنه انتقال المعلومات والحقائق والآراء والمشاعر وبالتالي فهو نشاط انساني حيوي ، اما الاعلام فهو نشر تلك الاخبار والأفكار والآراء بين الجماهير عبر وسائل الاعلام المختلفة بغايه الاقناع وكسب التأييد ، لذا فان وسائل الاتصال والاعلام (هي وسيله يمكن من خلالها نشر ونقل الاخبار والحقائق والمعلومات والآراء سواء كانت تلك الوسائل تقليديه كالتلفاز او الإذاعة والصحف او حديثه كمواقع التواصل الاجتماعي بين طرف متصل وطرف اخر متصل به ، لذا فان الترويج غير المباشر للتطرف عبر وسائل التواصل الاجتماعي والإعلامي هي قيام طرف ثاني (ناقل ومروج) بين طرفين هما المروج والفاعل الأصيل او الطرف الأول (الطرف المتطرف) والطرف الثالث (المستهدف او الضحية او المستقبل) بإعادة نشر معلومات وإفكار وغير ذلك مما قام بنشره الطرف الأول عير وسيله من وسائل الاعلام والاتصال المختلفة، لذا فان الترويج يقع بمجرد اعاده النشر ولكون هذه الجريمة من جرائم الخطر فانه لا ينتظر وقوع ضرر او نتيجة لتحقيق الركن المادي (محمود ٢٠٠٢، ١٧).

اولاً:- ابعاد وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي

ان الفكرة الأساسية التي تقوم عليها مواقع التواصل الاجتماعي هي عالميه الاهتمام ومحليه المردود فالتفاعلات تتم على خلفيه السياق العالمي وتتبلور ابعادها على الصعيد المحلي وفق الاتي (حسن ٢٠٠٦، ٧٦):-

١ :- **البعد الاجتماعي لشبكات التوصل الاجتماعي والإعلامي** / يركز البعد الاجتماعي بوجهيه (السلبي والايجابي) على محورين اساسين هما المحور الأول متمثل في تكوين الصداقات وتعزيز الحوار وتقبل الرأي المخالف دون الانصياع له والتواصل مع الأشخاص والافراد المرغوب فيهم ، اما المحور الثاني متمثل بعضويه الجماعات فقد ساعدت مواقع التواصل في ان تجمع في طياتها الجماعات بمختلف اشكالها وذات الاهتمامات المتجانسة ، وذلك ما يمكن ملاحظته من انتشار الجماعات بمختلف مجالاتها وتوجيهاتها السياسية والعقائدية اذ تقع هذه الجماعات على تواصل محلي وعالمي .

٢:- **البعد السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي والإعلامي**/ يتجلى ذلك بوضوح من خلال مردودها البارز في الشأن السياسي سواء على المستوى المحلي او الدولي ويمكن تأكيد ذلك من خلال المحاور الأتية :-

١- جماعات الضغط وتعبئه الرأي العام حيث تلعب جماعات الضغط المنتشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي دور بارزاً في تعبئه الرأي العام تجاه مختلف القضايا السياسية ومتمثل ذلك في :-

- الاحتجاجات الجماهيرية :- حيث أصبحت وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي ارضيه خصبه لتفعيل الإضرابات والاحتجاجات الجماهيرية من خلال استغلال الفضاء الافتراضي والانتقال به الى ارض الواقع.
- الدعاية الانتخابية:- ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في فتح مجال طرح البرامج الانتخابية والدعاية الانتخابية عبر تكوين جماعات عبر شبكه الفيس بوك لنشر البرامج الانتخابية وتجميع اكبر قدر ممكن من المؤيدين.
- المواطنة الرقمية الافتراضية:- سهلت شبكات التواصل الاجتماعي عملية تعزيز قيم المواطنة وبالرغم من التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها دول العالم والتي تتشكل بمظاهر

مختلفة على ارض الواقع الا ان ذلك لم يمنع مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي من ممارسه حق المواطنة في المجتمع الرقمي .

- تفعيل دور المجتمع المدني:- ساهمت وسائل الاتصال في تفعيل وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني فهناك العديد من المنظمات والجماعات انشأت لها مواقع تواصل وقواعد بيانات في المجتمع الرقمي من اجل التواصل بين اعضائها واستقطاب أعضاء جدد للانضمام لبرامجها ومشاريعها

٣ :- البعد الديني والأخلاقي لشبكات التواصل الاجتماعي / تتضح خطورة وسائل التواصل الاجتماعي بانتشار التطرف والعنف السياسي من خلال ما تقدمه من خدمات غير مقصودة للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة ،اذ تقوم هذا الجماعات باستغلالها في خدمه اغراضها غير المشروعة ، وتجدر الإشارة ان علاقه شبكات التواصل الاجتماعي بالتطرف ضهر بشكل واضح بعد احداث سبتمبر عام ٢٠٠١ ، حيث اعتمدت الجماعات المتطرفة في عمليه نقل وترويج الأفكار المتطرفة والإرهاب الفكري على أساليب وطرق تكوين جماعات حديثه يمكن ادراجها بما يلي:-

- ترويج الأفكار المتطرفة والدعوة الى مبادئهم للتعبئة الفكرية وتجنيد ارهابين جدد .
- إعطاء التعليمات وتفعيل التلقين الالكتروني .
- التدريب من خلال تعلم الطرق والوسائل الحديثة لشن الهجمات الإرهابية
- تبين كيفي صناعة القنابل والمتفجرات والأسلحة الكيميائية الفتاكة.
- شرح طرق اختراق البريد الالكتروني من خلال نسر الفايروسات والدخول للمواقع المحجوبة .

ثانياً:- النظريات البنائية للعلاقة بين التطرف والاعلام

تعتبر وسائل الاعلام والاتصال الإلكترونية او الرقمية أدوات القوه الناعمة في الوقت الحديث ، والتي اثبتت في السنوات الأخيرة ان معظم التنظيمات الإرهابية والمتطرفة في مختلف انحاء العالم بحاجه ماسه اليها لتحقيق أهدافهم خصوصاً تلك التي تصب في دائرة الترويج والدعاية والتوجيهات ، لدرجه ان البعض منهم يرى ان العمل الإرهابي والمتطرف غير المغطى اعلامياً لامعنى له ، وان ثمة علاقه ترابطيه بين الاعلام والتطرف حيث يستفيد الطرفات من تلك الأفعال، فالمتطرفون يحصلون على دعاية لأعمالهم والاعلام يستفيد مادياً لان التقارير التي تتحدث عن التطرف والإرهاب ترفع عدد المشاهدين لشاشاتها وكذلك عدد قراء الصحف والمجلات فهناك العديد من الآراء التي اكدت وجود علاقه تبادليه بين الاعلام والتطرف بحيث يستثمر كل منهما الاخر ويستفيد من دوره ووظيفته لذا تتجاذب العلاقة بالعديد من وجهات النظر يمكن التأكيد على ابرزها هي (نصار، الارهاب والجريمة الالكترونية ٢٠١٧، ١١٤):-

١- نظريه العلاقة السببية بين الخطاب الإعلامي والتطرف
٢- نظريه الخطاب الإعلامي والإرهاب والعلاقات المتباعدة
٣- نظريه الاستغلال الأحادي والاستفادة المتبادلة

ووفقاً للنظرية الأولى فان التغطية الاعلامية* للحدث المتطرف الإرهابي تؤدي الى انتشار ظاهره التطرف حيث تتكابر الاعمال والأفكار المتطرفة كنتيجة طبيعية للتغطية الإعلامية ، اما النظرية الثانية فهي نظريه الخطاب الإعلامي والتطرق والعلاقات المتباعدة فيرى أصحاب هذه النظرية انه لا يوجد دليل علمي على ان التغطية الإعلامية للتطرف او الحدث الإرهابي هي المسؤولة عن مضاعفه التطرف فليس هناك علاقه قائمه بين المتغيرين، وهناك وجهه نظر ثالثه قد تكون اقرب الى أصحاب النظرية الأولى

* التغطية الإعلامية للأحداث والعمليات الإرهابية جزء لا يتجزأ من العمل الإعلامي كما هو الحال في العديد من الاعمال والمرافق الغير ارهابيه وبالتالي لا يمكن اتهام وسائل الاعلام بشكل مباشر الى الترويج للتطرف لمجرد التغطية الإعلامية لحدث وعمليه ارهابيه ، كما لا يمكن الادعاء بأن التغطية الإعلامية بحد ذاتها هي سبب من أسباب تكاثر التطرف ، ويمكن ان يحدث ذلك فقط في حال التعامل مع الحدث بأسلوب اعلامي يوحي بالإثارة والشحن العاطفي وبث الرعب في النفوس وإعطاء الحدث اكثر من حقه في التغطية او التعاطي مع الحدث بفكر يوحي بانتصار التطرف والإرهاب.

ولكنها تقع بينهما وهي نظريه الاستغلال والاستفادة فالتغطية الإعلامية المباشرة في حد ذاتها لا تؤدي الى انتشار التطرف سوى في حالات الانتقاء والاستغلال لبعض الكتابات والمواقف والاحداث ، بينما حدد ميشيل فيفيوركا *تلك العلاقة بأربعه أنواع هي :-

١- علاقه لامبالاة مطلقه
٢- علاقه لامبالاة نسبيه
٣- علاقه تقوم على استخدام الاستراتيجية الإعلامية
٤- علاقه القطيعة

اذا لابد من الاعتراف بوجود اشكاليه خطره أوقعت وسائل الاعلام موقع الشك والتهمه بالترويج للتطرف ولو بطرق غير مباشره او مقصودة في بعض الأوقات ، كما وضعت الإعلاميين والصحفيين في وضع يتعارض مع مهنيه وانسانيه هذا المهنة، والأخطر من ذلك ان هذا الإشكالية تهدد طبيعة العمل الإعلامي الذي يجب ان يمون حاضراً في كل المواقف والاحداث بهدف إيصال المعلومة للجميع دون تميز ونقص وتحريف ، فأشكال الدعاية غير المباشرة للتطرف عبر وسائل الاعلام هي (السبق الصحفي ، كثافه التغطية الإعلامية للأحداث المتطرفة، ورقه للضغط السياسي عبر اطهار اخبار الجماعات المتطرفة الإرهابية، وسيله للجماعات المتطرفة للتفاوض مع الكيانات الشرعية) لذا فأن عدم اهتمام وسائل الاعلام المستمر بالعمليات الإرهابية سوف يدرك الجمهور محدودية نشاط هذا الجماعات الامر الذي يودي الى تغيرها لتكتيكاتها لتختفي ببطء وتفكك نفسها .

المطلب الثاني :- التطرف الفكري واسبابه واثاره

أولا:- مفهوم التطرف الفكري

اختلف الفقه في تعريف وتوضيح التطرف الفكري العنيف لاختلاف نظره كل شخص للتطرف فالتطرف في اللغة هوا الوقوف في الطرف بعيداً عن الوسط والأخذ بأحد الطرفين والميل له، اما الطرف الأدنى او الطرف الأقصى ، ويقال طرف الدابة ومقدمتها ، كالتطرف في الدين او الفكر او السلوك او هو الناصية ومنتهى كل شج (الروس ١٩٩٢، ١٥)، وهي تعني تجاوز الحد وهو من غلا وزاد وارتفع وجاوز الحد ويقال الغلو في الامر والدين ، فالتطرف كلمه تعني الابتعاد عن الوسط والاتجاه نحو التطرف وهو الاستثناء وما يقدمه الفرد من أفكار سوداوية ، وان لفظ التطرف يقع في الاستعمال اللغوي دائماً وصفاً اما وصف الفعل فيقال هذا فعل متطرف وسلوك متطرف او وصفاً لفكر يقال هذا فكر متطرف او نزعه فكريه متطرفة وهو ليس مفهوماً عقلياً مجرداً وانما هو وصف معياري ينسب لأفراد وجماعات (ابراهيم ١٩٩٤، ٦١) ، اما مفهوم التطرف لدى الفقهاء فهو مجموعه القيم والأفكار التي تبثها الجماعات الإرهابية في عقول الشباب تتلخص في سيكولوجيه الكراهية إزاء كل مظاهر الحياه الحديثة وطاقه التذمر ضد المجتمع ومؤسساته ، وهي المنظار الأسود الذي يرى بهاء هؤلاء الشباب كل مظاهر حياتنا ، وهو يكشف عن أخطاء متعددة وقعت بهت مؤسساتنا التعليمية والثقافية والسياسية والاجتماعية ، كما عرفه البعض بانه استراتيجية عنف محرم دولياً تحفزها بواعث ايدلوجية وتتوخى احداث عنف داخل شريحه خاصه من مجتمع معين لتحقيق الوصول الى السلطة او القيام برعاية لمطالب منظمه بغض النظر عما اذا كان مقترفو يعملون من اجل انفسهم او نيابة عن دوله من الدول (محمد بلا تاريخ، ٧٤) ، او هو محاوله فرد او مجموعة من الافراد والجماعات فرض فكر او مذهب او رأي اودين في قضيه من القضايا بالقوة والأساليب العنيفة على أناس وشعوب او دول بدلاً من اللجوء الى الحوار والوسائل المشروعة لأنها تعتبر نفسها على صواب والأغلبية مهما كان نسبتها على ضلال وتعطي نفسها وضع الوصاية عليها تحت أي مبرر ،اما مفهوم التطرف قانوناً فهو كل جناية او جنحة سياسيه او اجتماعية يكون تنفيذها او في التعبير عنها ما ينشر الفزع العام لان من صفاتها خلق فزع عام ، ان القانون بشكل عام لا يحاسب على النوايا بل على الأفعال او نتائجها فتشابك وتعقيد التطرف يجعل التعامل معه وفق المعايير الدولية شيء في غايه

* هو عالم اجتماع وباحث فرنسي عضو الأكاديمية الأوربية وهي مؤسسه تعليميه تختص بالجانب الإنساني الآداب والقانون والعلوم .

الصعوبة بسبب عدم قدره مواد القانون في صياغه نص اكثر شموليه يحد من انتشار هذه الظاهرة عالمياً من جهة ومن جهة أخرى ان القواعد المقررة في القانون تستند على مبدأ الشرعية لا جريمة ولا عقوبة الا بنص فلا يمكن تجريم أي مجرم الا بنص قانوني ، وهنا تبرز الحاجه والمسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة والدولة في تشريع قوانين لمواكبه ومعالجه الجرائم المستحدثة نظراً لأثارها السلبية المدمرة على الفرد والمجتمع ، وهذا يعني بأن التطرف لا يعاقب عليه القانون ولا يعتبر جريمة دون ان ترتبط تلك المعتقدات والأفكار بسلوكيات ماديه في مواجهه الدولة ، فان ارتباط التطرف بالعنف المادي او التهديد بالعنف فانه يتحول الى إرهاب يستوجب العقاب ، فالقانون لا يعاقب التطرف على اعتبار ان القانون لا يعاقب على الأفكار والنوايا (الدين ١٩٨٧، ٢٥) ، وللتطرف صور واشكال مختلفة يمكن حصرها في ثلاثة أنواع (خلف ٢٠١٣، ٦٧):-

١- التطرف في الفعل او السلوك وهو كل فعل يخالف الشرع ويختلف باختلاف درجه تحريمه فهناك كبائر وهناك صغائر .
٢- التطرف في القول وهو كل لفظ لا يحل اطلاقه كالسب والقدف والغيبة والنميمة والكذب.
٣- التطرف في المعتقد وهو كل ما يخالف المعتقد الصحيح الذي جاء به النبي محمد صلى الله عليه وسلم واصحابه الكرام .
٤- التطرف الفكري الذي يؤدي الى تزوير الحقائق ، وهو يمثل التعصب لمذهب سياسي معين وتهميش واقصاء معارضين والمخالفين بشكل كلي .
٥- التطرف الديني وهو احد المنابع التي تؤدي الى الإرهاب ، اذا ان خطر التطرف يزداد وينتقل من طوره الفكري والاعتقادي الى طور الممارسة السلوكية الذي يعبر عنه بالعنف والقتل والإرهاب لتحقيق غايته .
٦- التطرف السياسي وهو ما يمثل الصراع الشديد على السلطة عن طريق تصفيه المعارضين ، ونبذ المتطرف السياسي لآراء الاخرين والتفكير بمصلحته الشخصية دون مصلحه الوطن (الحيدري ٢٠١٥، ١٠٢).

ثانياً:- الظروف المؤدية الى التطرف:

تشير الأدلة النوعية المتوفرة الى وجود دوافع متكررة معينه تشترك بها طائفه متنوعه من البلدان والمناطق ، وتؤدي الى التشدد والتطرف العنيف بمعزل عن العوامل الأخرى واحياناً بالمزج بينهما ، فقد تكون هذه الأسباب سياسيه او نفسيه او اجتماعيه او أسباب دينيه او اقتصاديه او ايدلوجية وفي المجمل فأن التطرف يقوض من جهود الحكومات والدول في صون السلم والامن الدوليين ، وتعزيز التنمية المستدامة وحمايه حقوق الانسان وتعزيز سياده القانون والاضطلاع بالعمل الإنساني ومن العوامل الدافعة او العوامل الجاذبة التي تؤدي دور رئيسياً في تحول الأفكار والمظالم الى أفعال متطرفة عنيفة ما يلي:- (الشربيني ٢٠٠٣، ٢٠٠)

١- قله الفرص الاجتماعية والاقتصادية :- ان البلدان التي تفشل في تحقيق مستويات مستدامه من النمو وإيجاد فرص العمل اللائق لشبابها اضافه الى الفقر والبطالة ، والسيطرة على الفساد ، وطبيعة اداره العلاقات بين مكوناتها ومدى التزامها بحقوق الانسان بلدان معرضه للتطرف اكثر من غيرها وتشهد احداث اكبر ذات صله به ، اذ يعتبر المواطنين ضعف نتائج التنمية تأكيدا لعدم شرعيه الحكومة ،مما يؤدي الى نقص فعالية مؤسسات الدولة في التصدي للتطرف العنيف عند ضهوره .
٢- التميز والتهميش :- لا يتسم أي بلد بالتجانس التام والتنوع بحد ذاته لا يؤدي الى زياده تعرض أي بلد للتطرف العنيف ، غير انه عندما يشهد بلد ما انعدام الامن من قبيل ندره الموارد ، وعندما يتم احتكار الموارد من قبل مجموعه معينه أيا كان وزنها الديمغرافي جميع القطاعات السياسية والاقتصادية على حساب المجموعات الأخرى ، هذا يزيد من احتمال التوترات بين الطوائف وعدم المساواة والاستبعاد، وهذا يؤدي بدوره الى عرقله التنمية ويدفع من يشعرون بالحرمان الى معانقه التطرف كوسيله لتحقيق أهدافهم (شعبان ٢٠٠٦، ١٥) .

٣- سوء الإدارة وانتهاكات حقوق الانسان وسياده القانون :- حيث يميل التطرف الى الازدهار في بيئة تتميز بسوء الإدارة وقصور الديمقراطية وثقافه الإفلات من العقاب على السلوكيات غير المشروعة التي ترتكبها الدولة او وكلاؤها ، خاصه عندما يمتزج سوء الإدارة بالسياسات القمعية والممارسات التي تنتهك حقوق الانسان وسياده القانون، وتميل قوه ومغريات التطرف الى التزايد ويمكن ان نجد الجماعات المتطرفة فرصاً تستغلها من انعدام الجهود الكافية الرامية الى اعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ووفقاً للالتزامات الدولية وما يتفاقم من التميز ضد الجماعات على أسس قوميه واثنيه وعرقيه او دينيه.

٤- النزاعات طويله الأمد والتي لم يتم تسويتها :- اذ تمثل تربه خصبه للتطرف العنيف لا بسب المعاناة وانعدام الحكومة الناجمين عن النزاع ذاته فحسب بل لكون هذه النزاعات تمكن الجماعات المتطرفة من استغلال المظالم العميقة الجذور لحشد الدعم والسيطرة ، ان تسويه النزاعات الطويلة ستقوض من تأثير الخطابات اللئيمة التي تروجها الجماعات المتطرفة ، وعندما تفشل في الوقاية فان افضل استراتيجية تتبعها الدولة لضمان السلام الدائم تستوجب إيجاد حلول سياسيه شامله للجميع والخضوع للمساءلة .

٥- نشر الفكر المتشدد في السجون :- ان المعاملة القاسية في مرافق الاحتجاز يمكن ان يكون لها دور في تجنيد عدد كبير من الافراد الذين انضموا للجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية ، بسبب ظروف الاحتجاز والمعاملة اللاإنسانية للنزلاء وفساد الموظفين وتعاطي المخدرات والاكتظاظ ، وينبغي اتخاذ إجراءات وقائية لمنع انتشار الأيدولوجيات المتطرفة بين السجناء مع الحفاظ على الحماية الممنوحة بموجب القانون الدولي المتعلقة بالحبس الانفرادي (الظاهري ٢٠١٠، ٦٢).

اما اهم أساليب نشر التطرف العنيف فهي :-

بالرغم من الأسباب والظروف المؤدية الى التطرف تشمل مجموعات كامله من السكان لا ينقاد الى الفكر المتطرف ولا يلجأ الى العنف الا عدد قليل من الافراد في الواقع ، اذ تعد الدوافع الشخصية المعقدة واختيارات الانسان لها دورها الهام في استغلال هذه الظروف وفي تحول الأفكار الى اعمال عنف من هذه الأساليب الاتي (مطر ٢٠١٠، ٤٠):-

١. الخلفيات والدوافع الشخصية :- يمكن لتجربه شخصيه سلبيه تتناغم مع خطاب الأيدولوجيات المتطرفة ان تزيد من احتماليه ان يعانق الشخص التطرف العنيف ، وقد تتفاوت الدوافع بين ما هو جدي وماهو تافه منها التعرض للتعذيب ومقتل احد الأقارب او الاصدقاء على يد قوات امنيه او دولة اجنبيه والمحاكمات غير العادلة او اهانة احد الابوين بل وحتى رفض منح القروض الشخصية.
٢. المظالم الجماعية والشعور بالتعرض للإيذاء :- يمكن للمظالم الجماعية والموروثات التاريخية النابعة من التسلط والقمع او التدخل الأجنبي ان تشكل اساساً تقوم عليه خطابات الكراهية والتطرف، والتي من الممكن ان تثير ردود فعل عاطفيه تستغلها الجماعات المتطرفة من خلال التشبث بذكرى الاعمال القمعية الماضية لتغذيه الرغبة بالانتقام من مرتكبيها.
٣. القيادة والشبكات الاجتماعية:- للتجارب الشخصية والمظالم الجماعية دور فعال وعامل في ضهور التطرف، لكن لابد من سياق اجتماعياً يتيح شكلاً من اشكال التنظيم والتوجيه لهذه العناصر وغالباً ما يتحقق هذا بتدخل زعيم او فاعل سياسي ذي جاذبيه ومن خلال شبكات اسريه واجتماعيه غير رسميه ، وقد يصعب الانضمام للتنظيمات المتطرفة بدون معرفه سابقه بأحد أعضائها ، الا ان الأدوات المتاحة على شبكه الانترنيت اخذت في السنوات الأخيرة وسيله اضافيه وايسر منال للانضمام للجماعات المتطرفة.
٤. تحوير المعتقدات والأيدولوجيات السياسية والاختلافات العرقية والثقافية واساءه استخدامها:- تحوير الجماعات المتطرفة المعتقدات الدينية والعرقية والأيدولوجيات السياسية وتسئ استخدامها بخبث ، وذلك لأضافه الشرعية على افعالها والغاية من تحوير الدين واساءه استخدامه هي التفرقة بين الأمم

والثقافات والشعوب مما يقوض انسانيتنا ، ويكتسي القادة الدينين والمجتمعين اهميه حاسمه في ارشاد اتباعهم المعرضين لتأثير التطرق حتى يتمكنون من رفض الأيدولوجيات العنيفة ، واتاحه فرصه الحوار والتناظر ما بين الأديان وفي اطار الدين الواحد باعتبار ذلك وسيله للتسامح والتفاهم والمصالحة بين المجتمعات المحلية (بشارة ٢٠١٥، ٤).

ثالثاً:- اثار ومخاطر التطرف

هناك اثار عديده للتطرف الفكري العنيف على الامن الاجتماعي ،والامن الاقتصادي وعلى الامن الفكري والعقائدي وتهديد التعايش السلمي وهي كالاتي (الخوشان ٢٠١٥، ٢٤٥):-

١. اثار التطرف على الانن الاجتماعي ان سياده العنف بأشكاله المختلفة وتأثير على المجتمع والجماعات والحكومات ، وخلق مناخ من انعدام الامن والاضطرابات مما يوفر بيئة مناسبه للتضليل واثاره الفتن ، فالتطرف والغلو هما نقيضان للوسطية والاعتدال ، فالدول الإسلامية تسعى الى مواكبه التطور ضمن الضوابط الشرعية الان أصحاب الفكر المتطرف يرون ان في التجنيد تنكراً لتراثنا الإسلامي وبفكرهم هذا اساءه للإسلام .
٢. اثار ومخاطر التطرف على الامن العقائدي نتيجة للتحديات الخارجية والداخلية التي تواجه حياه الانسان اصبح الامن العقائدي والفكري اهميه في حياه الانسان ومن امثله هذا التحديات الحروب العقدية والإعلامية والنفسية التي تواجه الامه العربية والإسلامية ، فالأمن الفكري هو اعادة الخطاب الديني الى ما يسمى (الوسطية او الاعتدال)
٣. اثار التطرف على الامن الاقتصادي يعد الاقتصاد ركيزة اساسيه لاستقرار الدولة وبقائها قويه ، وان توفير الامن والحماية لموارد الدولة الاقتصادية يؤدي الى تنميه تلك الموارد وزياده انتاجها، لذلك حرم الإسلام الاعتداء على منشاة الدولة الاقتصادية وتخريبها ، ولكن اذا عبث أصحاب الفكر المتطرف في الدولة فساداً فان ذلك يؤدي الى اتلاف الأموال والممتلكات العامة والخاصة وإصدار فتاوي المقاطعة والاعتداء على السياح الأجانب ، مما ينعكس سلباً على قوه الدولة وتماسكها (بدوي ٢٠٠٩، ١٥).
٤. تهديد التعايش السلمي لا يوجد على الاطلاق مجمعاً مثالياً، ولا يخلو مجتمعاً من التطرف وخطاب الكراهية والذي يكون المستهدفون فئه عاده ما يكون المنتمون الى الأقليات القومية والدينية والأثنية واللغوية ، لذا ينبغي على الدول ان لا تفترض سهوله ان الأقليات تشعر بالأمان بسب الدساتير والقوانين التي تنظم حقوق الأقليات فمن الأهمية بمكان ان تجد الدول طرقاً لفهم مشاعر وشواغل الأقليات ، اضافه الى الاهتمام المؤسسي لقضايا الأقليات والهيئات والعمليات التشاورية ،اذ شكلت انعكاسات السياسة والاقتصاد على التعايش اثراً كبيراً ، لا يمكن تجاوزه امتد ليشمل الجوانب والمستويات الاجتماعية والدينية ، وقد انعكس التطرف اجتماعياً على تعايش امتد وتراكم عبر قرون ، بل الالاف من السنين بعمر الحضارات العراقية القديمة وضهر ذلك بعده صور منها التهجير وهو نتيجة اساسيه للتطرف والخطاب الذي يحمل الحقد والكره ويعامل الطرف الثاني بالدونية وهو ليس وليد مرحله ما بعد ٢٠٠٣ ، فسياسات التغير الديمغرافي ووجود الأقليات من ابرز المشكلات التي تواجه الدولة العراقية عند الاستقلال المسيحيون في ثلاثينيات القرن الماضي والى مشكله اليهود في الاربعينات ، الى ترحيل الفيليون في السبعينات الا ان الامر استفحل بعد عام ٢٠٠٣ ، اذ اصبح التهجير مترافقاً مع قتل الهوية وادى ذلك لترسيم حواجز اجتماعيه بين المكونات ، انتهت بتهجير على المستوى الخارجي والداخلي، كانت نتيجته استفحال الجماعات المتطرفة ، وهشاشه الوضع الأمني وزياده حده التوترات بين المكونات الاجتماعية، وكذلك تشكلت مرحله احتلال داعش الإرهابي موجات نزوح وتهجير كبيره نتيجة لخطاب التطرف والكراهية والتكفير الخاضعة لظروفها وزمانها التاريخي ، ذلك التطرف العنيف والكراهية ترك اثر سلبياً وفجوة كبيره بين المكونات المتعايشة في تلك المناطق عن طريق بث تلك الأفكار المتطرفة من وسائل الإعلان القريبة من التنظيم او التي يبثها التنظيم على صفحات المواقع الإلكترونية (مصطفى ٢٠١٦، ٦٧).

المبحث الثاني :- اشكاليه العلاقة بين الاعلام والتطرف

لاتزال معالجه وسائل الإعلام والاتصالات لظاهره التطرف بشتى تداعياتها وتجلياتها من المسائل المعقدة والشائكة ، التي تشغل القائمين على المؤسسات الإعلامية والأنظمة السياسية على حداً سواء ، اذ يلعب الاعلام دوراً محورياً في تشكيل اوعي الرأي العام لمواجهه ظاهره التطرف والتصدي لأثارها وتداعياتها ، وفي نفس الوقت قد تشكل سلاحاً استراتيجياً للتطرف ، بما يوفره من دعاية وترويج من خلال نشر اقوال وافعال المتطرفين لذا سيتناول هذا المبحث مطلبين على النحو التالي :-

المطلب الأول :- دور الإعلام في تنميه الفكر المتطرف

للأعلام دور هاماً ومؤثرا في توجيه الرأي العام من حيث صياغته وسلوكياته من خلال الاخبار والمعلومات التي تزودنا بها وسائل الاعلام الرقمية المختلفة، اذ يستطيع الشخص تكوين موقف او رأي او تبني فكره معينه الا اذا كان له معلومات وبيانات لو توفرها له وسائل الاعلام ، لذا فان غياب الدور الإيجابي لوسائل الاعلام هناك دور سلبي يتمثل في تنميه فكره التطرف والعنف بشكل مباشر وغير مباشر من خلال الاتي:- (موسى ٢٠٠٨، ٢٥)

١. مساحه الحرية المطلقة فالحرية المطلقة التي منحتها وسائل التواصل الرقمية ووسائل الاعلام منحت للمعتنقين الأفكار المتطرفة الحرية بنشرها الترويج لها، مما زاد الخطورة الإجرامية للجماعات الإرهابية والمتطرفة ، اذ قامت بتوظيف طاقتها للاستفادة من تلك التقنية واستغلالها في نشر افكارها المتطرفة .
٢. اتباع سياسه واستراتيجية التضخم والتهويل تتبع بعض وسائل الاعلام سياسيه التهويل والتضخيم لجلب الأثارة الصحفية والاقبال الجماهيري بغرض الربح المادي في ظل المنافسة الشرسة (بيكرد ٢٠٠٠، ٢٧)
٣. الحرية المغلوطة اذ ان ما تتبعه بعض الصحف ووسائل الاعلام من صور واخبار ومقالات تنمي هذا الفكر ، ولو بطرق غير مباشره تحت غطاء الحرية المغلوطة. (العاني ٢٠١٣، ٤٥)
٤. هيمنه الطابع الاخباري على التغطية الإعلامية اذ ان غياب التغطية ذات الطابع التفسيري والتحليلي يؤدي الى بقاء المعالجة الإعلامية على سطح الظاهرة او الحديث ، مما يضعف قدرتها على الاقناع ويفقدها التأثير الفاعل الملموس .
٥. الافتقار الى الخبراء والمختصين ، اذ يمثل افتقار وسائل الاعلام الى المختصين والخبراء في المجالات النفسية والأمنية والاجتماعية والتربوية لأقناع المشاهد بحقيقه التطرف وعدم الانسياق وراء التضخم الإعلامي الذي يؤدي في معظم الأحيان الى نتائج عكسيه.
٦. ضهور أصحاب الفكر المتطرف عبر وسائل التواصل الاجتماعي والإعلامي اذ يمثل قيام بعض القنوات الفضائية باستضافة أصحاب الفكر المتطرف واعطائهم الفرصة للتعبير عن آرائهم المتطرفة دور سلبي يؤثر على التعايش السلمي، وما يزيد الامر سوءاً هو السماح لهم بأنشاء قنوات فضائية خاصه بهم تسمح لهم بعرض الفكر المتطرف فيها .

المطلب الثاني: دور الاعلام في مواجهة التطرف:

أن التطرق إلى موضوع دور الاعلام في مواجهة ونبذ عمليات التطرف والعنف فنحن امام معضلة حقيقية، فالمطلوب من الاعلام هنا إن لا يسخر ادواته للترويج للفكر المتطرف وفكر التنظيمات الارهابية وتجنيد المتعاطفين مع افكارها، إذ يكون المطلوب هنا هو التركيز على الدور التنويري للأعلام في مواجهة التطرف وتشخيصه وتعرفه الدقيق لهذه الظاهرة، عبر استعراض أراء كافة المشاركين في عملية المواجهة من علماء دين وخبراء امنيين واجتماعيين ونفسيين ومثقفين ومفكرين في المجتمع بهدف القضاء عليه مع توخي الدقة في عرض الحقيقة والبعد عن التضخيم والتهويل، وعلى السلطات الامنية تزويد وسائل الاعلام بالمعلومات والحقائق عن تلك الظاهرة وما يستجد بشأنها في الوقت المناسب، بما يوضح الصورة ولا يترك فراغاً يستثمره الاخر على النحو السيء، وفي ظل هذه المعطيات المجتمعة هناك ادوار

متكاملة تقوم بها الاعلام بكل وسائله المسموعة والمرئية والمكتوبة الرقمية، إذ تبدأ هذه الادوار بترتيب تصاعدي وتتلاقي بعد ذلك لتحقيق المطلوب (عبدالفتاح ٢٠١٤، ٢٥)، وتسعى لعمل الارتباط اللازم لكل مؤسسات المجتمع المعنية بدأ من الاسرة والانتهاء بالدولة ذاتها، تتلخص هذه الادوار بالتالي (الفتاح ٢٠١٨):

اولاً: الدور التثقيفي/ وهو دور وقائي بنائي يتطلب وقت من الزمن، إذ يتضمن التوعية المجتمعية للفرد بحقائق مجتمعه والادوار المتعددة فيه، ومن يقوم بها وكيفية تعامله معها، وايضا يتضمن المواجهة الفكرية حيث يواجه الفكر بالفكر والحجة بالحجة، وهذا هو دور قادة الرأي العام في المجتمع والمدارس والجامعات والاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وبالطبع يأتي الاعلام في مقدمتهم، ودور الاعلام هنا، تقديم المادة الاعلامية التي تعزز الانتماء للوطن، وهو بمثابة التحصين الضروري للمواطن من خطر الوقوع في براثن التطرف والارهاب، سواء بالانتماء أو تشجيع ما تقوم به من اعمال ضد المجتمع والانسانية.

ثانياً: الدور المباشر/ يتمثل هذا الدور في التغطيات الاعلامية للأحداث المتعلقة بالعنف والتطرف والارهاب، بشكل مهني ويراعي التقاليد المهنية والمجتمعية من حيث التغطية الاعلامية للحدث والقائمين عليه واهدافهم ونتائج ما قاموا به، والاضرار المترتبة عليه مادياً ومعنوياً، وعدم بث ما يزيد من الرعب والتوتر والقلق في نفوس الجماهير، فلا ينكر أحداً التغطية الاعلامية ودورها المزعزع للأمن المجتمعي وتحديدا تغطية جرائم تنظيم داعش الارهابي، لذا يجب عدم المبالغة بتقديم التنويهات التوعية عن الاعمال التطرفية وردود افعال المواطنين حيالها، لتذكير الناس ببشاعة التطرف وما يقوم به من تدمير وتخريب في المجتمع.

ثالثا: الدور المستمر/ يستهدف بناء بيئة أمنة وطاردة للفكر المتطرف إذ يكون هذا الدور مرن ويستوعب المستجدات التي تطرأ على الساحة العالمية، ويتكامل هذا لدور من الدور التثقيفي في المعالجة الشاملة لكل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، وتلعب الدراما المسموعة والمرئية، الدور الاهم بترسيخ مفاهيم العنف والتطرف، من خلال نماذج حياتية معينة وهو ما يرقب الفكرة للمتلقي البسيط، لذي سيلتمس خط هذا الفكر وتأثيره المدمر.

من الأدوار السابقة للأعلام يتبين ان الاعلام اليه محوريه واساسيه لها دور في الازمات السياسية والأمنية لما لها من قدره في التأثير على افراد المجتمع كونها المصدر الأساسي والأول في اصدار المعلومات سواء في الظروف الاستثنائية او الطارئة، اذ يشكل الاعلام اداه للسيطرة على افراد المجتمع عبر التأثير فيما يتلقوه من معلومات فالأعلام الأمني هو الاعلام الذي يتضمن معلومات مهمه تغطي الاحداث والحقائق المتعلقة بأمن الدولة والمجتمع واستقراره ، والذي بيده اخفائها او التقليل من أهميتها كنوع من التعتيم الاعلامي ، والمبالغة في تقديمها واضفاء اهميه اكبر عليها كنوع من الدعاية لخدمه اهداف معينه ، ويشكل الاعلام الأمني الرسائل والاخبار الصادقة التي تصدره المؤسسة الإعلامية وتبثها غبر وسائلها المختلفة بهدف التوعية والإرشاد وتحسين صوره المجتمع في اذهان افراده لتحقيق التفاعل الإيجابين بين الجماهير والمؤسسات الاجتماعية في اطار سياسه الدولة وقوانينها ، لذا يمكن تحديد اهم ملامح الاعلام الأمني في الاتي (مطرود ٢٠١٥، ٢١٤٥-٢١٥٠):-

١- اعلام متخصص يزود الجمهور بالحقائق والمعلومات تخص المجتمع واستقراره.
٢- اعلام متعاون مع المؤسسات الحكومية ويساعدها في تحقيق أهدافها في إيصال ما تريد ايصاله لأفراد المجتمع.
٣- اعلام يتوافق مع سياسه الدولة ولا يعارضها، ويدعم المصالح الوطنية واستقرار المجتمع ويقف بوجه الاعلام المعارض الذي يحاول تهديد المجتمع عبر ما يبثه من أفكار متطرفة وهدامه ، اذا يبث برامج تدعو الى الأفكار المتسامحة والمحبة والمصالحة بين أبناء المجتمع ، ويرفض تلك التي تدعو الى التصدي الى التعصب والعنف والتطرف.

وتعمل وسائل الاعلام كمرشح لما يتلقاه الجمهور في اختيار وكيفيه تغير الازمات ، فالأعلام بالوسائل والامكانيات التي يمتلكها يمكن ان يعمل على احداث انقساماً حاداً بين العناصر المسببة للازمه عبر وسائله التي يبثها وبالتالي تفريقها وتفتيتها مما يسبب ضعف العناصر المسببة للازمه وضعف الازمه نفسها ، وبالتالي توحيد الجماهير وتعاونهم في مواجهه الكارثة، وتعبئه الجهود كافه لتحقيق هذا التعاون وهذا ما مر به المجتمع العراقي ويمر به اليوم من أزمات على اختلاف مظاهرها وصورها لذا لابد من الوقوف بوجها عبر مؤسسات المجتمع عموماً والمؤسسة الإعلامية على وجهه الخصوص لما تمتلكه من مؤهلات لتلك المواجهة ، ان المؤسسة الإعلامية كنظام اجتماعي تعمل على اهميه التماسك الاجتماعي للمجتمع وإيجاد السبل الكفيلة لا عاده بناء الوحدة بين ابناءه وتوحيد صفوفهم ، فهي سلسه متكاملة من الجهود الرسمية والمجتمعية للمحافظة على السلم المجتمعي (زامل ٢٠١٢، ١٥)، لقد ساهمت مؤسسه الاعلام العراقية في العديد من البرامج التوعوية والاجتماعية والدينية والتي عملت على زياده وعي افراد المجتمع تجاه ظاهره التطرف والعنف التي استشرت فيه نتيجة عوامل داخليه تتعلق بالبناء الاجتماعي العام وأخرى عوامل خارجيه مما اكسبهم بعض المهارات الوقائية لذا يقع على عاتق المؤسسة الإعلامية العراقية تحديدا من عده نواح :-

١- ان تقدم المؤسسة المضمون الفكري والثقافي الذي يهدف الى نشر ثقافه التسامح وترسيخ الوسطية والاعتدال الذي جاء بها الدين الإسلامي الحنيف .
٢- التقليل من وجود الثقافات الفرعية لتكون المؤسسة الإعلامية منبراً للحوار والنقاش من اجل القرار الرشيد والحكم السليم فالقائم على المؤسسة والمشرف عليها يجب ان يؤمن بمفهوم التسامح والثقافة المدنية وليس السعي وراء الإعلانات والربح السريع، والعمل لمصلحه النفوذ السياسي او المالي في المجتمع ، باعتبار هذه المؤسسة هي الحليف الاستراتيجي للمجتمع المدني والغذاء الروحي او الفعلي للثقافة المدنية المبنية على التعايش السلمي مع الاخر .

وعلى الصعيد الدولي لعبت المنظمات الدولية العاملة في مجال الإعلام دور بارزاً في مواجهه العنف والتطرف الإعلامي في العراق من خلال دعم الاعلام المستقل والصحفيين لإنتاج مواد صحفيه تدعم الاستقرار وتحقق السلام وتعطي الأهمية للأقليات والفئات المهمشة بما يوطد ثقافه السلم المجتمعي ، وتعتبر منظمه دعم الاعلام الدولي من ابرز المنظمات الدولية التي عملت في العراق بعد ٢٠٠٨ وساعدت في تعزيز السلم المجتمعي من خلال مشاريعها من بينها (مشروع منصة الموصل الإعلامية) التي انطلقت بعد تحرير الموصل من تنظيم داعش بهدف بناء السلم المجتمعي في تلك المناطق ،عملت المنصة بشكل مكثف على انتاج ونشر قصص السلم المجتمعي والتعايش المتنوع وركزت على دور المرأة في تعزيز التماسك الاجتماعي خلال سيطرة تنظيم داعش ،وللمنصة رؤيه واسعه في نشر قصص تعايش النازحين في الموصل والمناطق الغربية مع سكان وسط وجنوب العراق ،لذا تغير اسم الموقع بعدها من منصة الموصل الإعلامية الى منصة العراق الإعلامية ، ومن المواقع أيضا موقع (نيبرو) للتواصل الاجتماعي الذي تأسس في العام ٢٠١٦ وساهم في دعم السلم المجتمعي ونبذ الطائفية ونشر محتوى اعلامي رصين يهدف الى محاربه التطرف وتعزيز السلم المجتمعي (استراتيجية الامم المتحدة العالمية لمكافحة التطرف والارهاب بلا تاريخ).

ويعد معهد صحافه الحرب والسلام من المنظمات الدولية المهتمة بتطوير الاعلام والمجتمع المدني في البلدان التي تمر بمرحله انتقاليه وتشهد نزاعات بدأ العمل في العراق منذ العام ٢٠٠٣ بعد التغير السياسي وركز على دعم المصالحة والتعافي في العراق خاصه خلال فتره سيطرة تنظيم داعش الإرهابي وتحرير الموصل ، نفذ المعهد حملات واسس صفحات مؤثره وابرزها حمله #رسائل الى الموصل تضمنت رسائل دعم واطمئنان كتبها المواطنين من كل العراق الى أهالي الموصل عبر من خلالها الى عدم تصديق شائعات والتخويف والترويع التي اطلقها داعش لخلق ازمه ثقه بين الموصليين والقوات الأمنية المحررة وساهمت الحملة في افشال خطه داعش في تأخير واحباط عمليه التحرير وتعتبر هذه الحملة الأولى من

نوعها اذ تم استخدام طائرات عسكريه لتحلق في أجواء الموصل وتوصل رسائلهم الى المدنيين في تلك المناطق ، ولم يكتف المعهد بذلك بل اطلق حملات مهمه أخرى ابرزها (محو الداعشيه) الهادفة الى مواجهه الفكر المتطرف وحمله (خل نتصافى) التي دعت الى التسامح ونبذ الخلافات الى جانب ذلك عمل المعهد على تأسيس صفحه (هلا بالعراق) التي تتبنى نشر محتوى هادف يدعم التماسك والتنوع العراقي (الزبيدي ٢٠٢٠).

المبحث الثالث :- اليات مواجهه ونبذ التطرف وتعزيز السلم المجتمعي

المطلب الأول :- التحديات التي تواجه وسائل الاعلام في نبذ التطرف

هناك اليات يمكن استخدامها في مواجهه التوظيف السلبي لوسائل الاعلام والاتصال من قبل الجماعات المتطرفة وقبل التطرق الى اليات المعالجة لابد من معرفه بعض التحديات التي تواجه وسائل الاعلام في نبذ التطرف والعنف وخطاب الكراهية والتي من شأنها تقليص دور هذه الوسائل او توظيفها كاداه او اليه مضادة للسياسة العامة للدولة فمن هذه التحديات الاتي (البياتي ٢٠٢٠، ٣):-

١- محدودية قدره المؤسسات التربوية والتعليمية والثقافية في ترسيخ ثقافه الاعتدال والتسامح والهوية الوطنية ، وتفنيد دعوات التطرف والمعتقدات الخاطئة ، اذ تعتبر هذه المؤسسات هي الاذرع الساندة للمؤسسة الإعلامية في محاربتها للتطرف وهذا يتطلب اعداد المعلم والتدريسي ليكون قادراً على احتواء بواعث التطرف ، وزياده الفعاليات التربوية والاعلام التربوي في مواجهه التطرف المجتمعي ، كما ان حداثه التطرف والإرهاب في العراق وعدم اكتمال مفاهيمه وتواضع القدرات البحثية والطواقم المختصة بذلك يقلل من امكانيه مواجهتها بالشكل الصحيح وهو ما يشكل تحدياً اخر .

٢- الصراعات السياسية وعدم ضبط الخطاب الديني والسياسي المحرض للعنف ولو بطريقه غير مباشره ، اصبح مظلة للجماعات المتطرفة خاصه في ظل عدم وجود وقاية وعقوبة تحد من نشاط الخطابات وتنظمها.

٣- قصور التشريعات القانونية جاء الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥) موزعاً على (١٤٤) مادة ، وقد استهل بديباجه مطوله تضمنت موضوعات عديده من بينها الإشارة الى تحريم العنف والتطرف من خلال النص (لم يثننا التكفير والإرهاب من ان نمضي قدماً لبناء دوله القانون ولم توقفنا الطائفية والعنصرية من ان نسير معاً لتعزيز الوحدة الوطنية، وانتهاج سبل التداول السلمي للسلطة وتبني أسلوب التوزيع العادل للثروة ، ومنح تكافؤ الفرص للجميع) هذه الصيغة جاءت لوصف حال البلاد في الحقب الماضية الا انه لم يدل وبشكل واضح على تحريم وتجريم الأفعال التي تم ذكرها من تكفير وإرهاب وطائفيه ، كما أشار الدستور العراقي صراحه على تجريم التطرف والعنف بأي صوره كانت من خلال النص على اولاً(يحضر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية والإرهاب والتكفير او التطهير الطائفي ويحرض او يمهد او يمجد ويروج له) ثانياً (تلتزم الدولة بمحاربه الإرهاب وبجميع اشكاله وتعمل على حمايه أراضيها من ان تكون مقراً او ممراً او ساحه لنشاطه) وكما يلاحظ من خلال النص حضر جميع اشكال وصور التطرف الامر الذي يستوجب إيجاد نصوص جزائية ضمن قانون العقوبات يجسد المعالجة الصريحة لما نصه الدستور ، وقد سارع المشرع في توفير الحماية اللازمة ضد ابرز صور التطرف وأكثرها فتكاً المتمثل في الإرهاب وذلك بسنه (قانون مكافحه الإرهاب) (قانون مكافحة الارهاب العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥)، اذ ان قانون العقوبات العراقي لم يجرم التطرف الفكري بصوره مباشره الا انه من الممكن ان نستخلص ذلك من خلال النصوص الواردة فيه حيث نصت المادة (٢٠٠) التي جاءت فيها الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي على انه (يعاقب بالسجن مده لا تزيد على سبع سنوات او بالحبس كل من حبذ او روج ايامن المذاهب التي ترمي الى تغير مبادئ الدستور الأساسية او النظم الأساسية للهيئة العامة، او لتسويد طبقه اجتماعيه على غيرها من الطبقات لقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية متى كان استعمال القوه او الإرهاب اواي وسيله أخرى غير مشروعه) ويعاقب بالعقوبة ذاتها (كل من حرض على قلب نظام الحكم المقرر في العراق او روج ما يثير النعرات المذهبية والطائفية او حرض على النزاع بين الطوائف) (المادة ٢٠٠، قانون العقوبات

العراقي رقم ١١ لسنة ١٩٩٦ المعدل). كما نصت المادة التالية على (يعاقب بالإعدام كل من حبذ وروج مبادئ الصهيونية بما في ذلك الماسونية او انتسب لمؤسساتها او ساعدها مادياً او ادبياً) فمن المعلوم ان مبادى الصهيونية متطرفة تنشر العنصرية وتفترض التفوق النوعي بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى ، وكذلك المادة (٣٧٢) التي نصت على (يعاقب بالحبس مده لا تزيد على ثلاث سنوات او بغرامه لا تزيد على ثلاثمائة دينار من اعتدى على معتقد احدى الطوائف الدينية ، او حزب او اتلف شعائر طائفيه دينيه او رمزاً وشيئا له حرمه دينيه ، او طبع ونشر كتاباً مقتبساً من طائفه دينيه وحرف نصوصه عمداً ، او خرب ودنس بناء معداً لإقامه شعائر طائفه دينيه ، او اهان رمزاً من رموز او شخصاً هو موضع تقديس) (المادة ٣٧٢، قانون العقوبات العراقي رقم ١١ لسنة ١٩٩٦)

نجد مما سبق ان المشرع عالج الجرائم الماسة بالشعور الديني فكل الصور التي بينها وفق هذه المواد بلاشك هي تطرف فكري يستوجب التجريم ، ومع ذلك فمن الضروري تعديل المادة أعلاه من خلال الإشارة وبصوره صريحه الى تجريم التطرف الفكري من خلال اضافه ماده سابقه تتضمن النص على انه (وتشد العقوبة اذا كانت ارتكبت أي فعل من الأفعال السابقة نتجه لتكفير الفئه المستهدفة) وتكون العقوبة بالإعدام اذا نتج عنها وفاه شخص او مجموعه اشخاص ، اما قانون مكافحه الإرهاب العراقي فقد اختص بتجريم الأفعال الإرهابية ضمن صور واشكال حددها القانون وبالتالي من غير الممكن تجريم التطرف الفكري اذ يبقى قيد التصريح مالم يترجم الى أفعال ينطبق عليها احكام القانون ولخطورة ظاهره العنف والتطرف نرى ضرورة اضافه نص ماده تجرم التطرف الفكري اذ مأتم نشره بالوسائل العلنية بغيه تحقيق جرائم ارهابيه.

٤-التحديات التنظيمية وشيوع الفساد الذي اصبح وسيله ونتيجة في الوقت ذاته ، فالبعض من المؤسسات الإعلامية اليوم هي جزء من منظومه الفساد اما لأنها تابعه لأحزاب سياسيه معينه ، او لأنها تمول من جهات معينه او لها اهداف خاصه، لذلك فان المؤسسات الإعلامية المستقلة أصبحت قليله جداً وذات إمكانيات بسيطة ، فالتنظيم جعل بعض النخب الإعلامية يذهبوا الى الفضاء الالكتروني حتى ينشط اعلامياً هناك ، فيرصد بعض الظواهر والاخبار ويحاول معالجتها بطريقته الخاصة ، وهذا ما نلاحظه في بعض الناشطين الاعلامين في وسائل التواصل الاجتماعي ، وهم يعملون بجهود فرديه وأدوات بسيطة وغير مدعومة (Huda hazem muhammed 2023, 30).

٥-غياب الاعلام الوطني الهادف وهيمنه الاعلام السياسي الحزبي على الوسط الإعلامي فهذا يشكل تحدي ومعوق في محاربه العنف والتطرف ففي ظل غياب استراتيجية وطنيه هادفه سيكون الاعلام انتقائياً ويركز على حدث معين ويتجاهل احداث أخرى وبالتالي يوظف اداءه وعمله الإعلامي لصالح خدمه اجندات سياسيه معينه تعود لجهات محدودة متجاهلاً الظاهرة الأساسية والتي تهدد المجتمع وامنه واستقراره.

٦- ضعف المساءلة والشفافية وتضيق نطاق تداول المعلومات على قمه الهرم الإداري في الوقت الذي تأخذ فيه المعلومات المتداولة شكل الشائعات والاكاذيب.

٧- غياب التمكين داخل المؤسسة الإعلامية وضعف المشاركة الحقيقية واعاقه التطوير الحقيقي للعاملين في المؤسسة.

٨- التحديات القضائية وهو تحدي جديد ادخل اغلب الإعلاميين والناشطين في مشاكل قضائية تقام عليهم من قبل بعض السياسيين نتيجة انتقاد او اثاره قضيه عامه.

المطلب الثاني :- اليات مواجهه التوظيف السلبي لوسائل الاعلام الرقمي من جانب الجماعات المتطرفة

ان مواجهه استخدام المتطرفين لوسائل التواصل الاجتماعي والإعلامي تحتاج الى اليات تعمل على اكثر نت مستوى حتى تحقق المطلوب وتحد من التهديدات المحتملة لهذا التوظيف ويمكن تحديد ابرز تلك المستويات في الاتي (الرئيسي ٢٠٢٣، ٧) (الدوري ٢٠٢٠):-

اولاً :- المستوى التشريعي / تختلف سياسات واليات مواجهه الجماعات المتطرفة للمؤسسة الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي من دوله الى أخرى، وذلك بحسب طبيعة السياسات الخاصة بكل دوله والطبيعة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعلى الرغم من ذلك فأن الامر بحاجه الى الجهود الدولية ، فالتكاتف الدولي وتعامل الدول مع بعضها البعض عن طريق التشريعات الإقليمية والدولية التي تحد من استغلال الجهات المتطرفة للأعلام ووسائل التواصل مثل ضرورة فرض فرق استجابة للطوارئ الحاسوبية ، وتشكيل المنظمات القانونية ضد تهديدات الجماعات المتطرفة ، اذ ان اهتمام القوانين الجنائية العراقية في معالجه التطرف لم يكن بالمستوى المطلوب الذي يلبي حاجه المجتمع في تجريم التطرف الفكري ذلك ان صور وانعكاسات التطرف الفكري لم تكن بالخطورة التي عي عليها في الوقت الراهن الامر الذي انعكس على انعدام النصوص الجنائية المعالجة لذلك ، فالتحدي على المستوى التشريعي يتضمن إيجاد مواد صريحه ومعالجه لظاهره التطرف ينظمها المشرع ضمن قانون العقوبات وتحدد العقوبة بشكل لا يقبل اللبس او التأويل ، وكذلك ضرورة ان يتضمن قانون مكافحه الإرهاب العراقي النص صراحه على تجريم التطرف والتكفير ، وضرورة تعديل المادة (٣٧٢) من قانون العقوبات العراقي من خلال اضافه فقره تنص على تشديد العقاب اذا كان الفعل العمدي ناتج عن تطرف فكري ويعاقب بالعقوبة ذاتها من ساهم بطريق التحريض او التشجيع او التمويل ، فالاستراتيجية الخاصة بمكافحه الإرهاب قد تتمكن الأجهزة الأمنية بتطبيقها في حين ان استراتيجية مكافحه التطرف تتطلب جهداً حكومياً لكل مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية فضلاً عن المؤسسات المدنية بمعنى تحصين المجتمع ضد الأيدولوجيات الفكرية المتطرفة فمكافحه الإرهاب تتطلب استراتيجية استباقيه بينما مكافحه التطرف تتطلب استراتيجية وقائية مستنده الى نصوص تشريعيه مستمده قوتها من القانون والسلطة التشريعية هذا من جهة ومن جهة أخرى مثلما هناك مؤسسات معنيه بمكافحه الإرهاب مثل جهاز مكافحه الإرهاب لابد ان يكون هناك مؤسسات حكومية مرتبطة برئاسة الوزراء تعني بمكافحه التطرف تكون مهمتها فكريه بالدرجة الأولى من خلال التفاعل مع كافه المؤسسات الحكومية العراقية سواء العسكرية او الأمنية ، فضلاً عن المؤسسات المدنية والتعليمية والتربوية، مما يخلق حاله من التوازن الفعال والمعالجة العملية بين الامن القومي والتماسك المجتمعي ومواجهه التطرف الذي يهدد المجتمع ويكبح قابليته الممنهجة للاستدامة والتوسع (الدوري ٢٠٢٠، ١٨٦).

ثانياً :- الاليات الدينية لمواجهه ونبذ التطرف / ان من كمال الشريعة الإسلامية ان الله سبحانه وتعالى أرسلها صالحه لكل زمان ومكان وعالمه بأحوال الناس واحتياجاتهم شامله لكل نواحي الحياه ، فمن الأمور التي عالجتها شريعتنا الغراء موضوع التطرف فبينت لنا السبل والحلول لتلك الظاهرة واهم تلك الحلول (الصبيحي ٢٠١٨، ٦٣)

١- بيان وسطيه الإسلام وسماحته واعتداله فالوسطية تعني الاعتدال بالسلوك والمعاملة والاعتقاد والموقف ، فالإسلام دين معتدل لا تطرف فيه ولا مغالاة ولا تعصب ولا اكراه ولا ارهاب ولا استكبار او خنوع او ذل او استلام او عبودية لغير الله سبحانه وتعالى ، ولا تفريط بحق من حقوق الله او حقوق الناس بمعنى الاعتراف بحقوق وبحريه الاخرين لاسيما الحرية الدينية وذلك بقوله تعالى (لا أكراه في الدين قد تبيين الرشد من الغي) (سوره البقرة :- الآية ٢٥٦) فيجب العمل على ترسيخ مبدأ الوسطية والاعتدال ليكون طريقاً لمحاربه التطرف والقضاء عليه .

٢- التأكد على ضرورة تلقي العلم من العلماء الربانين وعدم تلقيه من انصاف المتعلمين الذين تعلمو الشرع من خلال وسائل الاعلام او على يد بعض الجماعات المتطرفة والمتشددة الذين يفتون وفقاً لآرائهم واهوائهم من غير علم معمق بمصادر الشرع وحقيقته ومقاصده في الحفاظ على النفس والمال والدين والعقل فالمتعلم على يد العلماء الربانين يحافظ على استقامته واعتداله والذي يتلقى من غيرهم يقع بالانحراف العقائدي والفكري الذي ينتج عنه التطرف خاصه بين الشباب الذين هم هدف الجماعات المتطرفة.

٣- العمل على تشخيص الأفكار الدينية المتطرفة وتحصين الشباب ضدها ، وتقويم اعوجاج الجماعات المتطرفة من خلال الحوار الهادف البناء المدعوم بالحجج والبراهين والدعوة بالموعظة والحكمة، فانعدام الحوار يؤدي الى تداول الأفكار بطريقه سريه فالحوار هو أسلوب ومنهج رباني كما في قوله تعالى (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنه وجادلهم بالتي هي احسن) سوره (النحل الأيهم ١٢٥) فالحوار البناء له تأثير في اخراج العقول المتأثرة بالتطرف والإرهاب وعودتها الى جاده الحق والصواب.

٤- شرح بعض المصطلحات الدينية كالجهاد والحاكمية ، فالجهاد ليس قتال العدو بالسيف بل هو أوسع من ذلك ويشمل جميع أنواع العبادات الباطنة والظاهرة وهو مشمل محبه الله والإخلاص له والتوكل عليه وغيرها كثير من السبل التي تدخل الانسان الجنان من غير الخوض في دماء الناس من قتل وتهجير وسلب الأموال والاعراض كما يحصل اليوم باسم الجهاد وهو منه براء ،

٥- تعريف الشباب على اهميه القدوة وبمن يقتدون فالتأثير بشخص وتقليده ومتابعته قد تكون حسنه او سيئة ، فالقدوة الحسنه دافعه ومحركه للإنسان للارتقاء بذاته الى مستوى الكمال وغياب القدوة الحسنه سبب في عنفوان الشباب وانحرافه من الوسطية الى التطرق وخير من يقتدى به هو الرسول محمد صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم وارضاهم ، فالقدوة لها دور كبير في اصلاح وتحصين الشباب من الأفكار المتطرفة التي تقودهم للإرهاب ، فتكون الامه متماسكه ايدلوجياً وعقائدياً امام التحديات والمصاعب .

٦- توحيد الخطاب الديني والسيطرة على المنابر وتوحيد خطب الجمعة فخطب الجمعة لها اهميه في حياه المسلمين ولها قيمه دينيه واجتماعيه وثقافيه وسياسيه فالغالب من الناس يثقون بكلام الخطيب والخطباء يتأثرون بما يسمعون او يرون ويقرؤون وكل ذلك ينعكس على موضوع خطبهم في يوم الجمعة ، فنسمعهم ينقلون وقائع ربما تكون غير ثابته او غير موجوده احياناً ، لذلك على هيئه او ديوان الأوقاف توحيد عناوين للخطب الرصينة التي تركز على هموم المسلمين وتحترم العقول فيجب على الخطيب ان لا ينظر لطائفه دون أخرى او يحرض ضد الدولة ومؤسساتها او يستغل المنبر لمصالحهم الشخصية او الحزبية او المذهبية ويجرم من يفعل ذلك وتضع عقوبات رادعه للمخالفين (فرحان ٢٠٢٠، ٢٣٢) ، ومن الاليات الدينية التي حثت على التعايش السلمي خطبه الجمعة لممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء عبد المهدي الكربلائي بتاريخ ١٤ شعبان عام ٢٠١٤ الذي دعا الى ترك الاختلاف والحث على توحيد الصفوف خلال مده سيطرة داعش الإرهابي لكون المنهج الإرهابي هو منهج ظلامي بعيد عن مبادئ الإسلام السمحاء والقيم الإسلامية الأصيلة ، وهذا تجسيد لقاعده الاحترام المتبادل التي أوصى بها السيد السيستاني ومفادها (اذ كان بناء المجتمع المتشكل من الأديان والمذاهب المختلفة على التعايش السلمي فأن ذلك يستدعي احترام كل من الأطراف قانون الطرف الاخر، لان عدم الاحترام ينافي التعايش السلمي المشترك الذي هو أساس الهدنه والتعاون ، ومن هنا نلاحظ ان السيد السيستاني عالج المسألة الفقهية في ضوء طبيعة المجتمع وهو مجتمع تعددي قائم على التعايش السلمي بين مكوناته .

ثالثاً:- الاليات التعليمية / مما لاشك فيه ان التعليم له دور كبير في مواجهه التطرف والإرهاب، ومن اهم هذا الاليات هو تفعيل دور التعليم في المجتمع عن طريق اعاده النظر في المناهج الدراسية والأساليب التربوية وذلك انطلاقاً من دراسات معمقه للمتغيرات التي مر بها المجتمع العراقي وتسليط الضوء على المستجدات العصرية بالشكل الذي يأخذ مصلحه الدولة وامنها واستقرارها، من جهة واكتساب المهارات التعليمية من قبل الطلاب والتي تمكنهم من مواجهه الأفكار المتطرفة ، ومن هنا يبرز دور المدرسة والجامعة وكل المؤسسات التعليمية بصفه عامه في مقاومه العنف والإرهاب والتطرف ومن جانب اخر ليكون التعليم اليه فعاله في مواجهه الجماعات المتطرفة يجب تطويره لغرس الفكر المعتدل بالمواد الدراسية بالشكل الذي يساعد على نشر الوعي وسد الثغرات التي يمكن للجماعات المتطرفة ان تنفذ منها

الى عقول الناشئين ، ومن هنا ايضاً يجب ان يتم ربط التعليم بالأهداف الوطنية وتعزيز قيم الانتماء للوطن والولاء لقيادته وغرس معاني التسامح والوسطية لدى الطلبة (عبدالمنعم ٢٠٢٠، ٢٦).

رابعاً :- الاليات الإعلامية /هناك مجموعه من الآليات التي يمكن من خلالها مواجهه التوظيف السلبي لوسائل الاتصال والاعلان من جانت الجماعات المتطرفة وهذا الاليات من شأنها تحقيق المواجهة وذلك بإبراز التناقضات التي تحملها الجماعات المتطرفة واثارها السلبية في المجتمع وعلى الجمهور ، ومن هذه الاليات ايضاً التركيز على المغزى من هذا الرسائل التي تتعلق بتوجيه الرأي العام نحو التعاطف مع تلك القضايا المتطرفة ثم تحويله الى مجال خصب بهدف التشكيك في الدولة والجدوى من حربها عليه من خلال اليات متعددة منها (نصار، الارهاب والجريمة الالكترونية ٢٠١٧، ٦٧):-

١- الرد على التغطية الإعلامية للجماعات المتطرفة من خلال كشف دوافعها وتناقضاتها بشكل موضوعي ومهني من خلال العقل والنقل.
٢- التعامل مع الأجهزة الإعلامية للجماعات المتطرفة باعتبار انها اعتراف ضمني لدعم الإرهاب والجماعات المتطرفة بما تقدمه من المقابلات الموثقة مع قيادات الجماعات والشخصيات الإرهابية من اجل دعم الاعمال المتطرفة ضد الدولة وبشكل واضح وصريح
٣- تبني استراتيجيات وسياسات اعلاميه عامه تركز في مضمونها وتوجيهاتها على العناصر الاجتماعية والثقافية خاصه الشباب ، وذلك لمنع تأثرهم بالأفكار المتطرفة التي تنشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
٤- التأكيد الإعلامي على ان الجماعات المتطرفة لأتقدم عبر وسائل التواصل الاجتماعي الرقمي أي مضمون يهدف الى السلم والحوار الإنساني ، وانما هدفها استغلال وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الفوضى والعنف داخل المجتمع مما يهدد السلم المجتمعي ووحده الدولة.
٥- حمايه الصحفيين والحرص على توفير الأطر القانونية الوطنية لوسائل الاعلام من حيث التعبير عن حريتها ، لما يودونه الصحفيين من دور بالغ الأهمية في المجتمعات الديمقراطية ولما يتعرضون له من تهديدات من خلال اجراء تحقيقات سريعة ومستفيضه وتشجيعهم على العمل المشترك التطوعي ووضع مدونات تعزز الاحترام والتسامح.
٦- مسانده ضحايا التطرف ومساعدتهم من خلال تحويل خسارتهم الى قوه بناء لمنع التطرف من خلال منابر الانترنيت بما يمكنهم من سرد تجاربهم .

خامساً:- تعزيز الحكومة وحقوق الانسان وسياده القانون / عندما تتبنى الحكومات المعايير الدولية لحقوق الانسان وتعزز الحكومة وسياده القانون وتقضي على الفساد فاتها تهيئ بيئة تمكينيه للمجتمع المدني وتحد من جاذبيه الفكر المتطرف العنيف فالمبادرات والسياسات التي تركز على حقوق الانسان تعد كفاله اساسيه لإدماج المعرضين للتطرف العنيف ، افراداً وجماعات وذلك من خلال الثقة بين المؤسسات الحكومية والمجتمعات المحلية لمنع التهميش والاقصاء وتوفير فرص الاحتكام الى القضاء للجميع وتعزيز دور المؤسسات التي تتميز بالإنصاف والفعالية والمساءلة تماشياً مع خطط التنمية ، وإصلاح انظمه السجون لكفالة امن السجناء والموظفين والمرافقين ووضع الإجراءات لمنع تغذيه نزعه التشدد في السجون ومكافحتها على أساس مبدأ سياده القانون ووضع برامج لفك الارتباط واعاده تأهيل الأشخاص المنخرطين في التطرف العنيف لتسهيل اعاده اندماجهم بالمجتمع وتنفيذ قرار مجلس الامن ١٦٢٤ الذي اتخذه مجلس الامن في أيلول ٢٠٠٥ بشأن التحريض على ارتكاب اعمال ارهابيه دعا فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى حضره بموجب القانون وتحرم من الملاذ الامن أي اشخاص توجد بشأنهم معلومات موثوقة وذات صله تشكل اسباباً جديه تدعو لاعتبارهم مرتكبين لذلك التصرف والذي يشجع على اتباع نهج شامل إزاء التحريض والتطرف العنيف واشراك جميع الجهات الفاعلة من قبيل مؤسسات حقوق الانسان والأحزاب السياسية والاعلام (المشافيه و علوي ٢٠١٢، ٩).

سادساً :-اشراك المجتمعات المحلية والمحافظات /تحتاج الجماعات المتطرفة الى مواصلة البقاء ضمن دعم ضمني في دائرة أوسع نطاقاً من المتعاطفين معها ، واذا امكن حرمانها من هذا الدعم فان قدرتها على

الحاق الضرر والهروب من العدالة ستتضاءل بشكل كبير ولضمان مشاركه أوسع للمحافظات المهمشة وعدم استقصاء طرف لصالح طرف اخر ، فالتنمية الشاملة الوطنية ماهي الا تنمية نابعه ومواصلة لعمليه التنمية المحلية ، لذا فان صانع القرار عليه ان يخلق توازناً في الداخل بين المكونات الاجتماعية المتباينة كون الاخلال بعمليه التوازن يمكن ان تؤدي الى تمرد جهة او مجموعه او محافظه معينه قد ترى انها استبعدت او حرمت من الحصول على استحقاقها المطلوب ، فمن الضروري معالجه الانقسام الداخلي الذي يؤدي الى تعزيز كل طرف موقفه بالتطرف والتعصب ، اذ ان بناء الثقة يتطلب تمكين المجتمعات المحلية في العراق في اداره الشأن العام عبر تشكيل لجان فرعيه من قاده الرأي وشيوخ العشائر ورجال الدين الذين يأخذون على عاتقهم نشر رسائل تطمن الأهالي عبر المؤتمرات والندوات لان فكره تمكين المجتمع المحلي تحتاج الى الفعل السياسي اكثر من الخطاب السياسي (العبادي و جاسم ٢٠١٦، ٦٠).

سابعاً :- نشر ثقافه الحوار والسلام ومنع نشوب النزاعات /

تعد ثقافه الحوار حقيقه وضرورة مجتمعيه للمكونات الاجتماعية تتيح للأفراد والجماعات نافذه للتواصل الإنساني فهي ضرورة ملحه للتعايش والسلم المجتمعي في العراق ، لاسيما في الوقت الراهن وبعد تصاعد خطابات الكراهية والتعصب والتطرف والعنف والغلو والإرهاب، في العالم العربي بشكل خاص والعالم الغربي بشكل عام ومن هذا المنطلق فأن نشر ثقافه الحوار والسلام يؤسس لعلاقات اجتماعيه ناضجه ووثيقه بين مكونات المجتمع مما يؤدي الى إحلال السلم المجتمعي وتعزيزه في مجتمعات ما بعد النزاع ، فهي وسيله للانفتاح والحوار مع الخصم واليه تخفف حده التوترات بين اطراف النزاع ، وتشافي الجراح الاجتماعية في مرحله ما بعد النزاع عبر تعزيز الوعي المجتمعي لعدم عوده النزاع لان استمرار النزاع دون حل هو المحرك الأساسي للتطرف العنيف وفي هذه الحالة يمكن استخدام الحوار لمنع نشوء النزاعات واكتشاف اليات وطرق بديله لتسويه المنازعات من قبل الوساطة والتحكيم والعدالة والتصالح من اجل تحقيق السلام الدائم (بلوك و شيرش ٢٠١٨، ١٩).

ثامناً:- الاليات الاقتصادية او التنمية الاقتصادية/ اثبتت التجربة العلمية ان هناك علاقه طرديه بين التنمية الاقتصادية من جهة وبين الامن من جهة أخرى ، اذ كلما كانت هناك تنميه حقيقيه في محافظات وبلدان ما بعد النزاع كلما أدى ذلك بالنتيجة الى تراجع مستويات التطرف والعمليات الإرهابية وارتفاع مستوى الامن ، فهذا الطرح يعيد بناء الثقة بين المواطن من جهة والدولة وسياستها من جهة ثانيه ، مما ينعكس على حاله السلم المجتمعي الداخلي في العراق (العبيدي ٢٠٢٠، ٤٢٢).

تاسعا:- اليات بناء الثقة بين المكونات المجتمعية/ ان بناء السلم المجتمعي في مجتمعات ما بعد النزاع يقوم على ضرورة بناء الثقة المجتمعية بين الفواعل كافه من خلال التوازن بين المكونات وقيام سياسه التوزيع العادل لما تملكه الدولة من موارد او حتى المواقع السياسية ، وبالتالي يؤدي ذلك الى تخفيف التطرف وبناء السلم المجتمعي (الراوي و الراوي ٢٠٢٤، ٩٠).

عاشرا:- المجتمع المدني اليه لنبذ التطرف وتعزيز السلم المجتمعي / تأتي اهميه مؤسسات المجتمع المدني كونها وسيطاً نهضوياً بين الفرد والمجتمع والمواطن والدولة ، فهي تقوم على أساس المواطنة والتعايش السلمي والديمقراطية والتي تعتبر المدخل الأساسي لنبذ التطرف والإرهاب من خلال الاتي:- (صباح و عجيل ٢٠٢٠، ٧٠)

١- المشاركة في وضع الخطط الاستراتيجية الخاصة بمحاربه الإرهاب والتطرف في المجالات الفكرية والثقافية والاجتماعية بداية من التخطيط والتنفيذ وانتهاء بالتقييم ، مما يتطلب شكلاً جديداً من السياسات العامة للدولة يتطلب اشراك المنظمات في صياغه التشريعات وتنفيذ استراتيجيات التنمية في مواجهه التطرف .

٢- رصد وتشخيص مؤشرات الإنذار المبكر للتطرف في المجتمع بحكم احتكاكها بالمواطنين وقدرتها على رصد التغيرات التي تعطي مؤشرات لتنامي الأفكار المتطرفة.

٣- نشر ثقافه الاستنارة والتسامح وتعزيز برامج الحوار واحترام الرأي والرأي الاخر لتحصين المواطنين ضد التطرف وعدم استغلالهم من قبل المنظمات الإرهابية.

٤- العمل كشريك لمؤسسات الدولة في النهوض بمستوى المعيشة للفئات المهمشة وادماجهم في المجتمع وهذا لا ينفي مسؤوليه الدولة في المقام الأول في توفير الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.
٥- تقليل المسافات وتخفيف حده الصراعات الموجودة في المجتمع بين طوائفه المختلفة من خلال توفير أجواء مناسبه للحوار والنقاش لحل كافه المشكلات وحصار التوتر الطائفي والقبلي والديني.

من هذا المنطلق حرص برنامج الأمم المتحدة في التصدي للتطرف العنيف في العراق على تدريب وتأهيل ٦٠ منظمه في مختلف المحافظات العراقية لتنفذ مبادرات فعاله في منع التطرف نجحت ٢٧ مبادرة منها اذ شكلت هذه المبادرات خطوات هامه في تعزيز الجهود المحلية في مكافحه التطرف ، وتسعى الأمم المتحدة لخلق مجتمعات اكثر قدره على مقاومه التطرف لذا تعد منظمات المجتمع المدني اكثر الأطراف تأهلاً للتدخل السلمي أضافه الى الأطراف الأخرى المتمثلة بالمسؤولين الحكوميين ، والجهات الدولية (منظمات المجتمع الدولي) والسلطات الأمنية والنخب المثقفة وأصحاب الفكر المضاد لان من شأنها التحلي بالحياد والالتزام بعدم الانحياز لأي جهة من الجهات ، وقربها ومعرفتها بمشاغل المواطنين وامتلاكها لشرعيه التدخل كوسيط بين جميع الأطراف لبناء التوافقات مع المحافظة على حيادها .

احدعشر:-القوه الناعمة الاستخباراتية كاليه لمواجهه التطرف/

ان استراتيجية منع التطرف ومحاربته تتطلب ان يتم استبدال الاعتماد على القوه الصلبة والتحول نحو استراتيجية الوقاية والتي تشير الى مجموعه التدابير المخصصة لمواجهه الخطابات والأفكار المتطرفة التي تعتمدها الدولة للحيلولة دون تشكيل الخلايا الإرهابية ، اما استراتيجية المنع فهي الاستعداد والتأهب للمواجهة لحرمان الفاعل من القيام بعمل إرهابي فهي بمثابه عمل استباقي قام على أساس توقع حدوث الفعل الارهابي ثم التصدي له ،لذا يعد العمل الوقائي هو الكيفية التي يمكن من خلالها استخدام مرتكزات القوه الناعمة مثل (التوقعات الاستخباراتية ، الدبلوماسية المتعددة الأطراف ، وبناء القدرات المدنية، وضمان الاستقرار ومكافحه الفساد) في عمليه تشكيل الجماعات المستهدفة وتضمن عدم تحول المتطرفين الى ارهابين ، اما المنع فهو ينطوي على استخدام القوه الصلبة التقليدية للتصدي للأعمال الإرهابية قبل ان تتطور الى واقع ملموس ، ان تتفيد استراتيجية المنع والوقاية يقع على عاتق المؤسسات الحكومية وبشكل اكثر تحديداً جهاز مكافحه الإرهاب وبالتعاون مع وزارات أخرى كالتربية والتعليم فاستراتيجية الوقاية تعالج جذور التطرف من خلال فئتين الأولى تتمثل بعوامل الجذب التي تعد المحفزات التي تستقطب الافراد لتجنيدهم وتبرر أعمال العنف سواء كانت تبريرات دينيه او عرقيه والثانية عوامل الدفع التي تدفع الافراد نحو الانضمام للجماعات المتطرفة بمعنى ان دور استراتيجية الوقاية هو الدفع بإمكانيه جذب المتطرفين وتحويلهم الى حاله من الاعتدال المنبثقة من المكاسب التي يوفرها اندماجهم ضمن مجتمع سوي وهذا ينبع من الإرادة السياسية لصاحب القرار فهي مسؤوليه الدولة في المقام الأول التي تمنح مؤسسه خاصه مهمه تنفيذ هذه الاستراتيجية مع توفير هامش من الحركة لهذه المؤسسة بما يمكنها من التعامل مع مؤسسات أخرى بشكل كبير وموسع وليس تقليدياً كاعتماد القوه الصلبة لان الإرهاب فاعل غير مرئي وبالتالي من الصعب مواجهته بنفس الأساليب العسكرية التقليدية التي تستخدم في مواجهه التمرد مما يتطلب استراتيجي تكون قريبه للوسائل المدنية منها الى الوسائل التقليدية ، والنقطة الأهم التي يجب الانتباه لها في مكافحه التطرف والإرهاب في مناطق ما بعد النزاع في العراق هي عدم تسيس العمل الأمني والاستخباراتي لان ذلك ممكن يؤدي الى الصراعات السياسية ، ومن ثم تعمل الجماعات المتطرفة على استثمار تلك الصراعات في تجنيد الناقمين على المنظومة السياسية ، فالتطرف ينشط في البيئات المرتبكة سياسياً وتعاني هشاشه في اداره شؤون الدولة (الراوي و الراوي ٢٠٢٤، ١٣).

الخاتمة:-

في ختام هذا البحث، يتضح أن وسائل الإعلام والاتصال تمثل أداة استراتيجية في مكافحة التطرف وتعزيز السلام الاجتماعي في مجتمعات ما بعد النزاع، مثل العراق. من خلال تحليل دور هذه الوسائل، نجد أنها تساهم في تعزيز الحوار المجتمعي، وتوفير منصات لنشر الرسائل الإيجابية، مما يسهم في تغيير

السرديات السلبية المرتبطة بالتطرف ،علاوة على ذلك، فإن استخدام تقنيات الإعلام الرقمي يمكن أن يعزز من قدرة المجتمعات على الوصول إلى المعلومات الدقيقة والموثوقة، مما يساعد على تقليل الفجوات المعرفية التي قد يستغلها المتطرفون. وبالتالي، يجب أن يُنظر إلى وسائل الإعلام كعنصر أساسي في استراتيجيات إعادة الإعمار وبناء السلام، حيث يمكن أن تلعب دورًا محوريًا في تشكيل ثقافة التسامح ونبذ العنف، وتعزيز الامن المجتمعي .

المصادر باللغة العربية

١. ابراهيم الحيدري. ٢٠١٥. *سيوسيولوجيا العنف والارهاب*. بيروت: دار الساقي،.
٢. احمد ابو الروس. ١٩٩٢. *الارهاب والتطرف والعنف في الدول العربي*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،.
٣. احمد جاسم مطرود. ٢٠١٥."دور المؤسسه الاعلاميه في نشر ثقافه التسامح دراسه تحليله." *مجلة جامعة بابل*.
٤. "استراتيجية الامم المتحدة العالمية لمكافحة التطرف والارهاب ." بلا تاريخ خطة عمل لمنع التطرف العنيف.
٥. الكسندر بيكرد. ٢٠٠٠. *التلفيزيون والعنف*. تحرير وجيه سمعان. القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة،.
٦. امين عواد المشافيه، و معتصم بالله علوي. ٢٠١٢. *الاصلاح السياسيو الحكم الرشيد أطار نظري*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،.
٧. انسام فائق العبيدي. ٢٠٢٠."ظاهرة الارهاب بين الواقع والحلول المقترحة." *مجلة قضايا سياسية*.
٨. بركة بن زامل الخوشان. ٢٠١٥. *اهمية المدرسة في تعزيز الامن الفكري*. الامارات العربية المتحدة: المتحدة،.
٩. حازم صباح، و عماد نكاع عجيل. ٢٠٢٠."منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق." *مجلة كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ديالى*.
١٠. حمدي محمد شعبان. ٢٠٠٦. *الاعلام الامني بين النظرية والتطبيق*. القاهرة: مركز الكتاب للنشر،.
١١. خالد البياتي. ٢٠٢٠. *التطرف العنيف في العراق التحديات ومضامين المواجهة*. هولندا: المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات.
١٢. خالد بن صالح الظاهري. ٢٠١٠. *دور التربية الاسلامية في الارهاب*. الرياض: دار عالم الكتب،.
١٣. سليم مطر. ٢٠١٠. *العراق الجديد والفكر الجديد*. المجلد ط١. لبنان: دار الكلمة الحرة،.
١٤. شريقة الرئيسي. ٢٠٢٣. *توظيف الجماعات المتطرفة لوسائل التواصل آليات وسبل المواجهة*. ابو ظبي: مركز تريندز للبحوث والاستشارات،.
١٥. صالح جلال الدين محمد. بلا تاريخ. *الارهاب الفكري وواقعنا المعاصر*. المجلد ط١. مصر: مكتبة القانون والاقتصاد،.
١٦. عامر وهاب خلف العاني. ٢٠١٣. *الاعلام ودوره في معالجة ظاهرة الارهاب والموقف من المقاومة*. عمان: دار الحامد،.
١٧. عبدالمحسن بدوي. ٢٠٠٩."دور برامج الاعلام في تنمية الوعي الامني ومكافحة الارهاب المعوقات والتحديات." الرياض: جامعة نايف العربية والامنية،.
١٨. عدنان ياسين مصطفى. ٢٠١٦. *الامن الانساني والتنمية في العراق مؤشرات الهشاشة وفاعلية السياسات*. عمان: دار امجد للنشر والتوزيع،.
١٩. عدي طلفاح الدوري. ٢٠٢٠."المعالجة الجنائية للتطرف الفكري في التشريع العراقي." *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية*.
٢٠. عزمي بشارة. ٢٠١٥."في مايسمى التطرف." *مجلة سياسات عربية*.
٢١. غادة نصار. ٢٠١٧. *الارهاب والجريمة الالكترونية*. المجلد ط١.القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع،.
٢٢. مانر الزبيدي. ٢٠٢٠. *وسائل الاعلام وتاثيرها على السلم المجتمعي العراق انموذجاً* . المصدر: وسائل الإعلام وتأثيرها على السلم المجتمعي.. العراق نموذجًا | شبكة الصحفيين الدوليين

٢٣. محمد حسن احمد و عادل عبدالمنعم. ٢٠٢٠ "دور الاعلام التربوي في مواجهة التطرف الفكري." *مجلة كلية التربية*،.
٢٤. محمد سامي فرحان. ٢٠٢٠"استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف في مرحلة ما بعد داعش (الآليات الدينية لمكافحة التطرف العنيف في محافظة الانبار)." *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية*،.
٢٥. محمد مؤنس و محي الدين. ١٩٨٧. *الارهاب في القانون الجنائي*. القاهرة: المكتبة الانجلو مصرية،.
٢٦. مصطفى محمد موسى. ٢٠٠٨. *الارهاب الالكتروني دراسة قانونية امنية اجتماعية*. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية المصرية،.
٢٧. معتز اسماعيل الصبيحي. ٢٠١٨. *سياسة وإستراتيجية مكافحة الارهاب ما بعد داعش*. بغداد: دار السنهوري،.
٢٨. مكاوي حسن عماد ، ليلى حسن. ٢٠٠٦. *الاتصال ونظرياته المعاصرة*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للنشر والطباعة،.
٢٩. منال طلعت محمود. ٢٠٠٢. *مدخل الى علم الاتصال*. الاسكندرية: دار الجامعة،.
٣٠. منصور سيد احمد الشربيني. ٢٠٠٣. *سلوك الانسان بين الجريمة والعنوان والارهاب*. مصر: دار الفكر العربي،.
٣١. مهند حميد الراوي، و انيس سعد الراوي. ٢٠٢٤. *مقتربات مكافحة الارهاب تجربة الموصل إنموذجاً*. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط،.
٣٢. نادين بلوك، و ليزا شيرش. ٢٠١٨. *تحقيق التظافر بين التحرك غير العنيف وبناء السلام*. المجلد ط١. واشنطن: مطبعة معهد الولايات المتحدة،.
٣٣. نافع ابراهيم. ١٩٩٤. *كابوس الارهاب وسقوط الاقنعة*. القاهرة: دار الاهرام للترجمة والنشر،.
٣٤. نبيل عبدالفتاح. ٢٠١٤."الرؤى الملتبسة الاعلام والارهاب." القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات،.
٣٥. نبيلة عبد الفتاح. ٢٠١٨."دور الاعلام في الوقاية من التطرف." *مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية والاتصالية*، ، الإصدار المجلد٦: ٥٦.
٣٦. نصيف جاسم العبادي، و احمد جاسم . ٢٠١٦."دور اللامركزية والحكم الرشيد في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٣." *مجلة العلوم الاقتصادية*،: ٦٠.
٣٧. يوسف عناد زامل. ٢٠١٢"سوسيولوجيا اللاعنف بحث تحليلي في ثقافه اللاعنف واليات تطبيقها في المجتمع العراق." *مجلة القادسية للعلوم الانسانية*،.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. "Global Unity Strategy to Prevent Extremism and Terrorism." Undated Action plan to prevent extremism.
2. Abdul Mohsen Badawi. 2009. "The role of media programs in developing security awareness and combating terrorism, obstacles and challenges." Riyadh: Naif Arab and Security University.
3. Adnan Yassin Mustafa. 2016. Human security and development in Iraq, indicators of fragility and policy effectiveness. Amman: Dar Amjad for Publishing and Distribution.

4. Ahmed Jassim Matrud. 2015. "The role of the media in spreading a culture of tolerance, an analytical study." Babylon University Journal.
5. Ahmed, Abu Alruss. 1992. Agreement, extremism and violence in Arab countries. Alexandria: New American University.
6. Alexander Pickard. 2000. Television and Violence. Edited by Wajih Semaan. Cairo: Supreme Council of Culture.
7. Alra`aisi Shariqa. 2023. Extremist groups' use of social media as mechanisms and means of confrontation. Abu Dhabi: Trends Center for Research and Consulting.
8. Amer Wahab Khalaf. 2013. The media and its role in addressing the phenomenon of terrorism and the position on resistance. Amman: Dar Al-Hamid.
9. Amin Awad Al-Mashafiya, and Moatasem Billah Alawi. 2012. Political reform and good governance, a theoretical framework. Amman: Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution.
10. Ansam Fayeq Al-Obaidi. 2020. "The phenomenon of terrorism between reality and proposed solutions." Political Issues Magazine.
11. Azmi Bishara. 2015. "On So-Called Extremism." Arab politics magazine.
12. Baraka bin Zamil Al-Khoshan. 2015. The importance of school in enhancing intellectual security. United Arab Emirates: United .،
13. Ghada Nassar. 2017. Terrorism and cybercrime. Volume 1, Cairo: Dar Al-Arabi for Publishing and Distribution.
14. Hamdi Muhammad Shaaban. 2006. Security media between theory and practice. Cairo: Al-Kitab Center for Publishing.
15. Hazm Sabah, and Imad Nakaa Ajeel. 2020. "Civil society organizations and their role in combating extremism in Iraq." Journal of the College of Legal and Political Sciences - University of Diyala.
16. Huda hazem muhammed, ahmed adnan azeez. *the state in the thought of political is - lamist movement in Moroco.* france: res militaris remilitaris- FRANCE, 2023.
17. Ibrahim Al-Haidari. 2015. Sociology of Violence and Phobia. Beirut: Darcy,.
18. Khaled Al-Bayati. 2020. Violent extremism in Iraq, challenges and implications of confrontation. Netherlands: European Center for Counter-Terrorism and Intelligence Studies.
19. Khalid bin Saleh Al Dhaheri. 2010. The role of Islamic education in terrorism. Riyadh: Dar Alam Al-Kutub,.
20. Main Shariqa. 2023. Extremist groups' use of social media as mechanisms and means of confrontation. Abu Dhabi: Trends Center for Research and Consulting.
21. Makkawi Hassan Imad, Laila Hassan. 2006. Its contemporary communications. Cairo: Egyptian Publishing and Printing House.

22. Manal Talaat Mahmoud. 2002. Introduction to communication science. Alexandria: University House,.
23. Maner Al-Zubaidi. 2020. The media and its impact on societal peace, Iraq as a model. Source: The media and their impact on societal peace...Iraq is a model | International Journalists Network
24. Mansour Sayed Ahmed El-Sherbiny. 2003. Human behavior between crime, title, and terrorism. Egypt: Dar Al-Fikr Al-Arabi,.
25. Moataz Ismail, musician. 2018. Post-ISIS Counter Structure and Strategy. Baghdad: Dar Al-Sanhouri.،
26. Muhammad Hassan Ahmed and Adel Abdel Moneim. 2020 "The role of educational media in confronting intellectual extremism." College of Education Journal.
27. Muhammad Mu'nis and Mohieddin. 1987. Terrorism in Criminal Law. Cairo: Anglo-Egyptian Library.
28. Muhammad Sami Farhan. 2020 "Strategies for Countering Violent Extremism in the Post-ISIS Phase (Religious Mechanisms for Combating Violent Extremism in Anbar Governorate)." Journal of Social and Human Sciences.،
29. Muhannad Hamid Al-Rawi, and Anis Saad Al-Rawi. 2024. Approaches to combating terrorism, the Mosul experience as an example. Baghdad: Al-Bayan Center for Studies and Planning,.
30. Mustafa Muhammad Musa. 2008. Under the Serious and Organized Crime Act. Cairo: National Books and Documents House.
31. Nabil Abdel Fattah. 2014. "Ambiguous Visions, Media and Terrorism." Cairo: Arab Center for Research and Studies.
32. Nabila Abdel Fattah. 2018. "The role of the media in preventing extremism." Al-Hikma Journal for Media and Communication Studies, issue 6: 56.
33. Nadine Block, and Lisa Church. 2018. Synergizing nonviolent action and peacebuilding. Volume 1st edition. Washington: United States Institute Press.
34. Nafi Ibrahim. 1994. The nightmare of terrorism and the fall of the masks. Cairo: Dar Al-Ahram for Translation and Publishing.
35. Nassif Jassim Al-Abadi, and Ahmed Jassim. 2016. "The role of decentralization and good governance in the Iraqi economy for the period 2003-2023." Journal of Economic Sciences: 60.
36. Saleh Jalaluddin Muhammad. No date. Intellectual terrorism and our contemporary reality. Volume 1st edition. Egypt: Library of Law and Economics.،
37. Salim Matar. 2010. The new Iraq and the new thought. Volume 1st edition. Lebanon: Dar Al-Kalima Al-Hurra.،

38. Uday Talfah Al-Douri. 2020. “Criminal Treatment of Intellectual Extremism in Iraqi Legislation.” College of Law Journal for Legal and Political Sciences.
39. Youssef Enad Zamel. 2012 “The sociology of non-violence is an analytical research into the culture of non-violence and the mechanisms of its application in Iraqi society.” Al-Qadisiyah Journal for Human Sciences,.